



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

في هذا العدد

• العمل العربي المشترك سلاح فعال في مواجهة التحديات .

بقلم الأستاذ صلاح الدين بالي - رئيس مجلس الاتحاد

• النص الكامل لـ :

وثيقة اعلان استقلال الدولة الفلسطينية
الاعلان العالمي لحقوق الإنسان

• الدين الخارجي للبلدان السائرة
في طريق النمو .

السنة العاشرة - العددان - الثالث والثلاثون - الرابع والثلاثون
ايلول "سبتمبر" ١٩٨٨ - كانون أول "ديسمبر"



البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي
دمشق

السنة العاشرة
العددان ٣٣ - ٣٤
ايلول « سبتمبر »
كانون اول « ديسمبر »
١٩٨٨

المدير المسؤول ورئيس التحرير : عبد الرحمن بوراوي
الامين العام للاتحاد

مساعد رئيس التحرير : احمد مكيس
مدير العلاقات البرلمانية الدولية

الإدارة : دمشق - سورية - ص.ب ٤١٣٠

٤١٢٠٤٦ نلكس

٤٤٨٠٦٣ }
٤٤٧٦٥٤ } هاتف

المحتوى

- ١ - كلمة العدد : العمل العربي المشترك سلاح فعال في مواجهة التحديات . .
بقلم : صلاح الدين بالي - رئيس مجلس الاتحاد ٥
- ٢ - اخبار برلمانية عربية ٩
- ٣ - نشاطات الاتحاد ١٤
- ٤ - تقارير
- المؤتمر الخامس للمنظمات غير الحكومية حول القضية الفلسطينية ٢٧
- المؤتمر الثمانون للاتحاد البرلماني الدولي ٣٩
- الاجتماع السنوي للحوار البرلماني العربي - الاوربي ٥٢
- الملتقى الثالث للخبرات التشريعية ٦٠
- ٥ - وثائق
- وثيقة اعلان استقلال الدولة الفلسطينية ٦٥
- الاعلان العالمي لحقوق الانسان ٧٠
- ٦ - وجهة نظر
- الدين الخارجي للبلدان السائرة في طريق النمو
مذكرة الشعبة البرلمانية المغربية ٧٨
- على هامش المؤتمر الرابع للحوار البرلماني العربي - الافريقي
بقلم الدكتور شريف حذيفة (سورية) ٨٤

العمل العربي المشترك سلاح فعال في مواجهة التحديات

بقلم الاستاذ صلاح الدين بالي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس مجلس النواب التونسي

ان التحديات التي تواجه أمتنا العربية كثيرة وخطيرة وهي لا تفتأ تزداد تفاقمًا لغياب الموقف العربي الموحد . ولا شك أن الاحداث الدولية تفرض على كل أعضاء الاسرة العربية العمل بصورة فعالة وجدية لدعم تماسك صفها . وهذا لن يتيسر مالم نسعى جميعا الى معالجة الاوضاع معالجة واقعية ورصينة بعيدة عن كل أسباب التنافر والخلاف اللذين يهددان العمل العربي المشترك .

هذا وقد ظهرت في الاشهر الاخيرة الماضية مؤشرات ايجابية في العلاقات الدولية وبوادر انفراج يجب العمل على دعمه والاستفادة منه لفائدة قضايانا العربية ، خصوصا وأن قضيتنا الاولى وهي القضية الفلسطينية قد قطعت مرحلة حاسمة من تاريخها بعد اعلان المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع بالجزائر من ١٢ الى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ قيام الدولة الفلسطينية .

وقد اعتبر هذا الاعلان كسبا سياسيا هاما للقضية الفلسطينية وللموقف العربي باعتباره بادرة تركز على الشرعية الاممية وتبرهن عن التمسك بالاجماع الدولي والعدل والحرية .

وما من شك أن الامة العربية مطالبة اليوم اكثر من أي وقت مضى بتعزيز المؤازرة المعنوية وتقوية الدعم المادي للشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة والصامدة .

كما سجلنا بارتياح بوادر الانفراج في العلاقات العربية حيث تم التوصل بفضل المساعي السلمية والتحركات الصادرة عن الهياكل الاممية وبعض الدول العربية لانهاء الحرب بين العراق وايران التي كانت تهدد الامن العربي وتضر بالمصالح والطاقات العربية ، وهو حدث هام يسمح لا محالة في مزيد من دعم الصف العربي وتضافر الجهود خدمة لقضايانا العادلة والمصرية في مجابهة التكتلات السياسية والاقتصادية من ناحية ومواجهة التحديات من ناحية أخرى . من ذلك ما يتعرض اليه القطر العربي الليبي الشقيق خلال الايام الاخيرة من تهديد امريكي بحجة بناء معمل لصناعة الاسلحة الكيميائية وصل الى حد الاعتداء العسكري مما يشكل خرقا دوليا صارخا للمواثيق والقرارات الاممية من ناحية وانتهاكا للسيادة الوطنية الليبية ، اضافة الى أن مثل هذا الاعتداء يعد تهديدا للسلم والامن وجو الانفراج في العلاقات الدولية . وقد أصدرت رئاسة الاتحاد في هذا الصدد بيانا أكدت فيه تضامن كل المجالس النيابية العربية مع الشقيقة ليبيا ، وناشدت فيه الرأي العام الدولي أن يتحمل مسؤوليته لوقف التهديد الامريكي .

وما يمكن استخلاصه هنا الموقف العربي الموحد تجاه هذا الاعتداء وهو موقف ايجابي الى أبعد الحدود يحتاج الى دعم وتواصل في جميع المجالات وتجاه كل القضايا العربية .

ولعل هذا الموقف العربي الاخير يشكل دافعا معنويا هاما وجديدا للعمل المشترك في ظل التصور الوطني والقومي الجدير بمجالسنا النيابية العربية أو بالاحرى « للاتحاد » .

لقد بات من الضروري والعاجل أن يكون تحركنا السياسي على المستوى الاقليمي والدولي أكثر نجاعة ، وان يتم التركيز على المحاور التالية :

١ - العمل على تحريك الرأي العام الدولي في اتجاه ضرورة

عقد مؤتمر دولي للسلام في أقرب وقت لحل قضية الشرق الأوسط والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته على أراضيه المفتتسة طبقا للقرارات الاممية والشرعية الدولية .

٢ - المساهمة الى جانب قادة الحكومات العربية في مساعدة لبنان على تجاوز الازمة التي يعيشها ، ذلك أن « وحدة الدولة » في هذا القطر أصبحت مهددة أكثر من أي وقت مضى . ويتحتم هنا التدخل لدى كافة الاطراف الوطنية اللبنانية للوفاق والتفاهم ووضع حد لهذا الواقع الذي يتنافس ومقومات الدولة العصرية .

٣ - أمام الوضع الاقتصادي العالمي وما يواجهه من صعوبات يتحتم على الاقتصاديين والمفكرين العرب بذل المزيد من الجهد لتحليل الاسباب وطرح المقترحات الكفيلة بتصحيح مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ويمكن أن نتصور هذا التكامل بالتعاون العربي - العربي في جميع المجالات الاقتصادية ، من ذلك مثلا تشجيع رؤوس الاموال العربية على الاستثمار في الوطن العربي مما يعود على المستثمر بفوائد هامة ويساعد في نفس الوقت على استعمال اليد العاملة العربية وتنشيط الاقتصاديات العربية . ويمكن القيام بهذا العمل بالتعاون الوثيق مع الهياكل المختصة المتواجدة بالجامعة العربية اضافة الى ما يبادر به قادة حكوماتنا في هذا المجال من مجهودات على مستوى التعاون الثنائي فأكثر .

وقد وقع التأكيد على هذا الموضوع في المجلس الثامن عشر الذي انعقد بتونس حيث جاء في بيان سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي ما يلي .

« اننا في تونس انطلقا من اقتناعنا الكلي بحتمية التعاون العربي لا ندخر جهدا في التعاون مع أشقائنا في سبيل سن سياسة مشتركة تحقق المحافظة على مصالحنا بالمساهمة الايجابية في إعادة التوازن الى العلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا ومواجهة التحديات والتكتلات التي يتميز بها الوضع العالمي الراهن والتي

تفرض علينا القيام بعمل عربي موحد في اطار تخطيط قومي متكامل يربط بين المصالح الوطنية والقومية » .

٤ - تعزيز التشاور والتدارس داخل الاتحاد حول المواضيع والمسائل التي تهم الوطن العربي وتنسيق المواقف بين المجالس النيابية العربية استعدادا لمناقشة هذه المواضيع في اللقاءات البرلمانية الاقليمية والدولية التي يساهم فيها الاتحاد البرلماني العربي وذلك لدعم الحضور والموقف العربي وخدمة لقضايانا العربية .

ولعل مجلس الاتحاد الذي سينعقد في الاشهر القليلة القادمة بدولة الامارات العربية المتحدة يعد مناسبة لضبط خطة عمل الاتحاد في المستقبل وتوضيح السبل لادراك الاهداف المنشودة ولتكن سنة ١٩٨٩ سنة النصر والتأييد للامة العربية جمعاء .



مجلس النواب التونسي

ينتخب رئيسا جديدا ومكتبا

في الرابع عشر من تشرين اول -
اكتوبر - ١٩٨٨ وفي افتتاح دورته
الثالثة (١٩٨٨ - ١٩٨٩) من
الفترة النيابية السابقة (١٩٨٦ -
١٩٩١) انتخب مجلس النواب
التونسي الشقيق رئيسا جديدا
هو السيد صلاح الدين بالي ، خلفا
لسيد رشيد صفر . كما انتخب
المجلس مكتبا جديدا له في نفس
الجلسة . والمعروف ان مكتب
المجلس يتكون من الرئيس ونائبين
الرئيس ومن رؤساء ومقرري اللجان
القارة في المجلس . وقد تكون مكتب
المجلس الجديد على النحو التالي :

السيد صلاح الدين بالي
رئيس مجلس النواب

السيد توفيق الصيد
وكيل رئيس مجلس النواب
السيدة سارة الشعبوني
وكيلة رئيس مجلس النواب
السيد العربي الملاح
رئيس لجنة الشؤون السياسية

السيد الحبيب ماجول
رئيس لجنة التخطيط والمالية

السيد محمد المنصف بن مصباح
رئيس لجنة الفلاحة والصناعة
والتجارة

السيد محمد الشواشي
رئيس لجنة التربية والثقافة
والاعلام والشباب

السيد عبد العزيز بوراوي
رئيس لجنة الشغل والشؤون
الاجتماعية والصحة العمومية

السيد محمد المنصف العيادي
مقرر لجنة التشريع العام

هذا وقد ارسل الاستاذ عبد
الرحمن بوراوي ، الامين العام
للاتحاد ، الى كل من سيادة رئيس
مجلس النواب الجديد ونائب
الرئيس برقيات تهنئة بمناسبة
انتخابهما اعضاء في مكتب المجلس .

السيد عزوز الرباعي
رئيس لجنة التشريع العام

السيد محمد التريكي
مقرر لجنة الشؤون السياسية

السيد محسن فرادي
مقرر لجنة المالية والتخطيط

السيد عبد الباقي باشا
مقرر لجنة الفلاحة والصناعة
والتجارة

السيد مصطفى المصمودي
مقرر لجنة التربية والثقافة
والاعلام والشباب

السيد المكّي العلوي
مقرر لجنة الشغل والشؤون
الاجتماعية والصحة العمومية

والبرلمان العربي تتقدم من
الاستاذ صلاح الدين بالي رئيس
مجلس النواب التونسي الشقيق
ورئيس الاتحاد البرلماني العربي ،
بأحر التهاني والتمنيات راجية له
النجاح والتوفيق في مهمته الجديدة
لخدمة شعبنا الشقيق في تونس
ولخدمة الاهداف النبيلة لاتحادنا .

الدورة الطارئة للمجلس الوطني الفلسطيني

صدور « اعلان الاستقلال » الذي
صادق عليه المجلس الوطني
الفلسطيني بالاجماع . وبموجب
هذا الاعلان تم الاعلان ايضا عن
قيام دولة فلسطين وعاصمتها
القدس فوق الارض الفلسطينية .
وهكذا تدخل هذه الدورة الطارئة
للمجلس الوطني الفلسطيني التاريخ

في اواسط تشرين الثاني -
نوفمبر - ١٩٨٨ عقد المجلس
الوطني الفلسطيني دورة طارئة في
الجزائر لمناقشة الوضع على الساحة
الفلسطينية بعد انقضاء حوالي عام
على الانتفاضة الباسلة للشعب
العربي الفلسطيني . وقد تمخضت
اعمال هذه الدورة الطارئة عن

الفلسطيني باعتبارها دورة اعلان
الاستقلال ، أو دورة اعلان الدولة
الفلسطينية التي لقيت الترحيب في
الاغلبية الساحقة من بلدان العالم
والتي تتوالى الاعترافات بها في
جميع القارات .

ونظرا لاهمية وثيقة اعلان
الاستقلال، بالنسبة للنضال العربي
والفلسطيني على السواء ، فان
« البرلمان العربي » تنشر في زاوية
وثائق من هذا العدد النص الكامل
لهذه الوثيقة التاريخية .

انتخابات برلمانية جديدة في العراق وتونس

تجري في النصف الاول من عام
١٩٨٩ القادم انتخابات برلمانية في
كل من العراق وتونس لانتخاب
برلمانات جديدة . ففي الاول من
نيسان (ابريل) ١٩٨٩ تجري في العراق
انتخابات لاختيار اعضاء المجلس
الوطني العراقي للفترة التشريعية
الثالثة (١٩٨٩ - ١٩٩٣) .

وفي مطلع شهر نيسان ١٩٨٩
تشهد الجمهورية التونسية أيضا
اجراء انتخابات جديدة لاختيار
اعضاء مجلس النواب التونسي
لفترة تشريعية جديدة .

بيان مجلس النواب التونسي

اثر الاعتداء الامريكي على طائرتين ليبيتين

في اعقاب العدوان الامريكي على الطائرات الليبية صدر عن مجلس
النواب التونسي البيان التالي :

ان مجلس النواب المجتمع اليوم
الثلاثاء ١٠ جانفي (كانون الثاني)
١٩٨٩ في جلسة عامة يستنكر بشدة
اعتداء الطيران العسكري الامريكي
الذي نتج عنه سقوط طائرتين
ليبيتين في ٤ جانفي الجاري .

وان مجلس النواب يعبر عن
تأييده للموقف الحازم لحكومة
سيادة الرئيس زين العابدين بن علي
التي استنكرت بشدة هذا العدوان
الخطير السافر الذي يهدد السلم
الدولي والامن وجو الانفراج في

العلاقات الدولية .
وفي هذا الظرف المتوتر في منطقة
البحر الابيض المتوسط وأمام
التهديدات الامريكية المتواصلة ضد
الجمهورية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى ، فان مجلس
النواب يساند الشعب الليبي
الشقيق في دفاعه عن سيادته وسلامة
ترابه .

بيان مجلس النواب التونسي بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (١١/٢٩ /
١٩٨٨) اصدر مجلس النواب التونسي الشقيق البيان التالي :

المجالس النيابية والاتحادات
البرلمانية العربية والافريقية
والاوروبية والدولية والشعوب
والحكومات المناصرة لقضايا العدل
والحرية لدعم حق الشعب
الفلسطيني في تقرير مصيره وفقا
لقرارات المنتظم الاممي .

ويندد مجلس النواب بهذه
المناسبة بسياسة الكيان الصهيوني
الفاشمة القائمة على القمع بكل
اشكال الارهاب وآليته ضد الشعب
الفلسطيني على ارضه وخارجها
غاياته تدمير شعب ابي إلا أن يقهر
هذه القوة الفاشمة بانتفاضة شعبية
رائعة .

وإن مجلس النواب يكبر ويساند
الموقف الشجاع والعاذل الذي
أعلن عنه سيادة رئيس الجمهورية

إن ذكرى الاحتفال باليوم العالمي
للتضامن مع الشعب الفلسطيني
قد اقترن هذه السنة باعلان
المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد
في نوفمبر الحالي عن قيام الدولة
الفلسطينية وقد بادرت الدول
والشعوب المحبة للامن والعدل
والسلام في العالم بالتأييد والاعتراف
بدولة فلسطين العربية المستقلة
وعاصمتها القدس .

وإنه من دواعي فخر الشعب
التونسي واعتزازه أن تكون
الحكومة التونسية في مقدمة البلدان
التي باركت مولد الدولة الفلسطينية
وأعلنت اعترافها بها وتضامنها الكلي
مع حركة التحرير الفلسطينية
واستعدادها أن تكون مقرا مؤقّتا
لهذه الحكومة .

وان مجلس النواب يناشد

السيد زين العابدين بن علي في
استغراب واستنكار الجمهورية
التونسية لرفض منح وزارة خارجية
الولايات المتحدة الامريكية تأشيرة
دخول للسيد ياسر عرفات رئيس
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير
الفلسطينية الى نيويورك لحضور
مداولات منظمة الامم المتحدة خارقة
بذلك الاتفاقية الدولية مع مطالبة
السلطة الامريكية بمراجعة موقفها
الذي لا مبرر له ومساندة الدعوة

لاجراء المداولات خارج الولايات
المتحدة .
ويتوجه المجلس الى سيادة
الرئيس بالشكر على مواقفه الثابتة
والمتواصلة لدعم كفاح الشعب
الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير
ممثله الوحيد وعلى ما يبذل من
جهد متواصل لتحتل تونس مكانتها
الطلائعية في مجال السياسة
الخارجية لدعم الحق والسلام
والعدالة على ضوء مبادئ السابع
من نوفمبر .



نشاطات الاتحاد

الاستاذ صلاح الدين بالي رئيسا جديدا للاتحاد البرلماني العربي

في اواسط شهر تشرين اول - اكتوبر - ١٩٨٨ - انتخب مجلس النواب التونسي الشقيق الاستاذ صلاح الدين بالي رئيسا جديدا للمجلس خلفا للسيد رشيد صفر الذي انتقل الى العمل في السلك الدبلوماسي . وبذلك اصبح السيد بالي رئيسا لمجلس الاتحاد البرلماني العربي . وقد وجه السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد ، الى الاستاذ صلاح الدين بالي برقية التهئة التالية :

والتقدم ولما فيه خير الشعب التونسي الشقيق وخير الامة العربية جمعاء .

وبوصفكم ايضا رئيسا لمجلس الاتحاد البرلماني العربي يشرفني ان اشير الى اننا نتطلع الى فترة رئاستكم بمزيد من الثقة والتفاؤل، كما اؤكد لسيادتكم اننا سنكون دائما حريصين على التعاون الوثيق معكم من اجل تحقيق أهداف

سيادة الاخ صلاح الدين بالي
رئيس مجلس النواب - تونس

بمناسبة انتخابكم رئيسا لمجلس النواب في الجمهورية التونسية ، اسمحوا لي ان اتقدم منكم باسمي وباسم الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بأحر التهاني واطيب التمنيات راجيا لكم عملا مثمرا في قيادة المؤسسة البرلمانية، العربية في بلادكم ، نحو النجاح

الاتحاد ورسالته القومية
والانسانية .

وفقكم الله وسدد خطاكم لما فيه
خير الشعب والوطن .

مع فائق الاحترام والتقدير .

الامين العام

عبد الرحمن بوراوي

ان اختياركم لهذا المنصب السامي
يدل على الثقة الكبيرة الممنوحة لكم
نظرا للكفاءة العالية والخبرة الطويلة
التي تتمتعون بها والتي لا بد ان
تنعكس بصورة بناءة ومثمرة على
عمل مجلس النواب التونسي
الشقيق وعمل الاتحاد البرلماني
العربي .

كذلك وجه السيد بوراوي الى
كل من السيد توفيق الصيد
والسيدة سارة الشعبوني برقيتي
تهنئة بمناسبة انتخابهما وكيلين
لرئيس مجلس النواب التونسي .

* * *

دعما لانتفاضة الاهل في الأراضي المحتلة

★ ★

بيان من الاتحاد البرلماني العربي
في يوم التضامن العالمي مع
الشعب الفلسطيني

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ٢٩/١١/١٩٨٨ ، وجه السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي ، الى السيد خافيير بيريز دي كويلار ، الامين العام للأمم المتحدة ، البرقية التالية :

ان اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يمر هذا العام عشية الذكرى السنوية الاولى للانتفاضة الباسلة للشعب العربي الفلسطيني التي تتوج مقاومة هذا الشعب ضد سياسة القبضة الحديدية للسلطات الاسرائيلية المحتلة .

ان انتفاضة الشعب الفلسطيني تؤكد بما لا يدع مجالا للشك جملة

السيد خافيير بيريز دي كويلار الامين العام للأمم المتحدة-نيويورك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، اعرب عن تأييد البرلمانين العرب ، ممثلين بالاتحاد البرلماني العربي ، للنضال البطولي الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي وفي سبيل تأكيد حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

الفلسطيني هدفا رئيسيا من أهدافه يؤكد مجددا تأييده لنضال هذا الشعب ويحيي شهداء الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ، كما يحيي ميلاد الدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة بالجزائر . ويناشد دول العالم الاعتراف بهذه الدولة باعتبارها تجسيدا لارادة الشعب الفلسطيني من جهة وخطوة جادة نحو السلام في الشرق الاوسط من جهة أخرى ، كما يطالب المجتمع الدولي من خلال الامم المتحدة بذل المزيد من الجهود لعقد المؤتمر الدولي للسلام وايجاد التسوية الشاملة العادلة للنزاع في الشرق الاوسط .

وانتهز هذه الاناسبة لاعرب لكم عن عميق الشكر والتقدير .

عبد الرحمن بوراوي
الامين العام للاتحاد البرلماني العربي

من الحقائق من أهمها الرفض القاطع للاحتلال الاسرائيلي من قبل الشعب الفلسطيني والاصرار على تحقيق الحقوق الوطنية الثابتة : حق تقرير المصير والعودة ، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كذلك تؤكد الانتفاضة ان الطريق الافضل الى تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة لازمة المنطقة هو الاسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة ومشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة .

ان الاتحاد البرلماني العربي الذي جعل النضال من أجل انتصار القضية العادلة للشعب العربي

مجلس النوب المغربي

يبارك اعلان قيام الدولة الفلسطينية

على اثر القرار التاريخي الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد بالجزائر ، باعلان قيام دولة فلسطين ، أصدر مجلس النواب المغربي في جلسة يوم الثلاثاء ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ بيانا بالمناسبة يبارك فيه هذه الخطوة الحاسمة في تاريخ الشعب الفلسطيني ، ويدعو الحكومات العالمية الى الاعتراف بالدولة الفلسطينية .

وفيما يلي نص هذا البيان :

المصير ، وانشاء الدولة الفلسطينية وهو ما حدث اليوم تجاوبا مع المستجدات السياسية والمتغيرات النضالية على الساحة القومية والدولية .

ان مجلس النواب وهو يحيي هذه الخطوة الجريئة ، ويقدر الجهد الذي ما فتىء المغرب في شخص عاهله يقدمه باستمرار لنصرة هذه القضية ، يؤكد مجددا دعمه للانتفاضة الشعبية المباركة ، وتضامن المملكة المغربية ملكا وشعبا معها ، ويدعوا الشعوب العربية الى الاستمرار في نضالها في سبيل تثبيت هذا الحق ، والسعي لدى الحكومات العالمية من أجل الاعتراف بالدولة الفلسطينية الجديدة » .

« لقد تتبع مجلس النواب اشغال المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في دورته الطارئة في الجزائر بكامل الاهتمام ، نظرا لما يربط الشعب المغربي بالقضية الفلسطينية التي هي قضية العرب الاولى .

ومجلس النواب وهو يبارك هذا المنعطف التاريخي في نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرير واقرار وتشيت حقوقه الشرعية على أرضه يعتبر هذا القرار تنويجا للانتفاضة التي فجرتها جماهير الارض المحتلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ونتيجة حتمية للخطوة التحريرية التي اقترتها الربلطة منذ سنة الف وتسعمائة واربع وسبعين ، والداعية الى ضرورة العودة وحق تقرير

مشاركة الاتحاد في المؤتمر الخامس للمنظمات غير الحكومية حول قضية فلسطين

وسبل دعم الانتفاضة دوليا ، كما استمع الى شهادات حية من بعض القادمين من الاراضي المحتلة حول همجية قوات الاحتلال الصهيوني في مواجهة الانتفاضة والسكان العزل . وصدر عن المؤتمر بيان ختامي لخص ما اتفق عليه المشاركون خلال الاجتماعات .

وتنشر « البرلمان العربي » تقريراً مفصلاً عن أعمال المؤتمر والنص الكامل للبيان الختامي في زاوية « تقارير » من هذا العدد .

في اواخر آب - اغسطس - ١٩٨٨ عقد في جنيف المؤتمر الخامس للمنظمات غير الحكومية حول القضية الفلسطينية . وقد شارك في أعمال المؤتمر عدد كبير من المنظمات غير الحكومية من مختلف بلدان العالم من بينها ممثلو ست وعشرين منظمة عربية ، منها الاتحاد البرلماني العربي .

ناقش المؤتمر عددا من القضايا المتعلقة بالانتفاضة الباسلة لاهلنا في الاراضي الفلسطينية المحتلة

الاتحاد البرلماني العربي يشترك في المؤتمر الثمانين للاتحاد البرلماني الدولي

للسلام حول الشرق الاوسط .
هذا وقد اسهم وفد الامانة العامة للاتحاد في نشاطات المؤتمر كافة .
وعمل على تنظيم اجتماع الوفود العربية المشاركة فيه ، وترتيب لقاءات لهذه الوفود مع ممثلي مختلف المجموعات البرلمانية الاقليمية . كما اجرى الامين العام للاتحاد اتصالات مع الامناء العامين لعدد من المنظمات البرلمانية : كاتحاد البرلمان الافريقية والرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوربي وبرلمان الاند وغيرها . واسهم في الاتصالات التي اجرتها الوفود العربية مع باقي الوفود المشاركة .

(ويرى القارئ في هذا العدد تقريراً تفصيلياً عن أعمال المؤتمر بالإضافة الى النص الكامل للقرار الذي اتخذته حول الانتفاضة) .

شهدت العاصمة البلغارية - صوفيا - في اواسط شهر ايلول - سبتمبر ١٩٨٨ انعقاد المؤتمر الثمانين للاتحاد البرلماني الدولي بمشاركة وفود من قرابة مئة بلد من بلدان العالم . وقد شاركت الامانة العامة للاتحاد في المؤتمر بوفد ترأسه السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد ، وضم في عضويته الامين العام المساعد للاتحاد واربعة من المترجمين الفوريين لقنال الترجمة العربية .
وقد تمكنت الوفود العربية المشاركة من ادراج بند اضافي في جدول اعمال المؤتمر حول الانتفاضة الشعبية في الاراضي التي تحتلها اسرائيل واصدر المؤتمر قراراً حول هذا البند يؤكد الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني ويدعو الى الاسراع بعقد المؤتمر الدولي

الاجتماع السنوي للحوار البرلماني العربي - الاوربي

للتعاون العربي - الاوربي . وقد شارك في أعمال الاجتماع حوالي ثمانين برلماناً عربياً وأوروبياً يمثلون الشعب الوطنية في كل من الاتحاد والرابطة . وناقش المجتمعون - على مدى يومين - القضايا المشتركة المتعلقة بالعلاقات العربية -

عقد في العاصمة المغربية الرباط في اواسط شهر تشرين اول - اكتوبر - ١٩٨٧ الاجتماع السنوي الدوري للحوار البرلماني العربي - الاوربي الذي قيم بالتنسيق بين الامانتين العامين لكل من الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية

الملتقى الثالث للخبرات التشريعية العربية لمناقشة الموضوع التالي :

« دور السلطات التشريعية والتنفيذية في اقتراح القوانين واجراءات اقرارها وتعديلها »
وشارك في اللقاء ممثلو ثماني شعب برلمانية عربية تقدموا بمداخلات حول تجارب بلدانهم في هذا الميدان. وخرج المجتمعون أيضا ببيان ختامي تضمن عددا من التوصيات .

هذا ويضم هذا العدد تقريرين وافيين عن أعمال كل من اجتماع الحوار وملتقى الخبرات التشريعية .

الاوربية ، والدور الاوربي في ايجاد تسوية سياسية شاملة لازمة الشرق الاوسط والتعاون العربي - الاوربي لدعم الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك التعاون في ميدان ايجاد حلول لليون بلدان العالم الثالث . وصدر عن الاجتماع بيان ختامي تضمن حصيلة ما اتفق عليه المشاركون في الاجتماع .

هذا ويضم هذا العدد تقريراً تفصيلياً عن وقائع الاجتماع والنص الكامل للبيان الختامي الصادر منه .

وفي اعقاب اجتماع الحوار عقد

الملتقى الثالث للخبرات التشريعية العربية

السيد عبد الرحمن بوراوي الامين العام للاتحاد البرلماني العربي .

وقد تقدم ممثلو البرلمانات العربية في الملتقى بمداخلات تتناول تجارب بلدانهم في ميدان اقتراح القوانين واجراءات تعديلها واقرارها . وخرج المجتمعون أيضا ببيان ختامي تضمن عددا من التوصيات الهامة حول موضوع الملتقى. هذا وتتضمن زاوية « تقارير » في هذا العدد تقريراً حول أشغال الملتقى والبيان الصادر عنه .

بعد اختتام أعمال اجتماع الحوار البرلماني العربي - الاوربي في الرباط عقد الملتقى الثالث للخبرات التشريعية العربية لمناقشة الموضوع التالي :

« دور السلطات التشريعية والتنفيذية في اقتراح القوانين واجراءات اقرارها وتعديلها » .

شارك في اللقاء برلمانيون يمثلون الشعب البرلمانية العربية التالية : الامارات العربية ، الاردن ، تونس ، سورية، السودان، الصومال، المغرب اليمن العربية . كما شارك في الملتقى

التحضير لانعقاد مجلس الاتحاد التاسع عشر والمؤتمر البرلماني العربي الخامس

اجراء التفصيل فيها على ضوء
المستجدات والاحداث) .

ج - العلاقات العربية - الافريقية
والعلاقات مع بلدان امريكا اللاتينية
ودور البرلمانيين العرب في تعزيزها .

د - العمل البرلماني العربي
داخل الاتحاد البرلماني الدولي
واقرار خطة لتحسينه وزيادة
فاعليته بمناسبة الذكرى المئوية
لتأسيس الاتحاد .

اما جدول أعمال مجلس الاتحاد
التاسع عشر فقد تم الاتفاق بين
السيد رئيس الاتحاد والامين العام
على ان يتضمن البنود التالية :

١ - انتقال الرئاسة .
٢ - تقرير لجنة تنقية الاجواء
والعضوية .

٣ - تقرير الامين العام .

٤ - الشؤون المالية :

أ - الحساب الختامي لعام ١٩٨٨

ب - ميزانية عام ١٩٨٩

٥ - خطة عمل الاتحاد العام
١٩٨٩ .

٦ - توصيات الملتقى الثالث
للخبرات التشريعية العربية .

٧ - اسهام البرلمانات العربية
في مجال حماية الطبيعة والبيئة في
الوطن العربي وتقديم مقترحات

تجري في الامانة العامة للاتحاد
التحضيرات لانعقاد مجلس الاتحاد
التاسع عشر والمؤتمر البرلماني
العربي الخامس في ابو ظبي عاصمة
دولة الامارات العربية المتحدة ،
وتشمل أعمال التحضير اعداد
الوثائق والمذكرات المتعلقة ببنود
جدول الاعمال وتوجيه الدعوات
للفود المشاركة من الشعب
البرلمانية العربية والفود للملاحظة
من المنظمات الاقليمية المختلفة .
كما تتابع كل من رئاسة الاتحاد
وامانته العامة الاتصالات مع الشعبة
المضيقة في المجلس الوطني الاتحادي
لدولة الامارات العربية المتحدة من
أجل تحديد موعد انعقاد كل من
المجلس والمؤتمر .

والمعروف ان المؤتمر البرلماني
العربي الخامس سوف يناقش
جدول أعمال اقمره مجلس الاتحاد
الثامن عشر (تونس ١٩٨٨)
ويتضمن البنود التالية :

١ - تقرير الامين العام عن
انشطة الاتحاد منذ المؤتمر الرابع
آذار مارس ١٩٨٦ .

ب - الوضع العربي الراهن
ودور البرلمانيين العرب في تعزيز
التضامن العربي (تدرج تحت هذا
انبند كافة القضايا العربية ،ويمكن

لاصدار قانون عربي موحد لهذه
الفاية .

٨ - توصيات لجنة التشريع
والميثاق والنظام الداخلي المتعلقة
بادخال تعديلات على انظمة الاتحاد .

هذا وستقوم الامانة العامة
للاتحاد بتزويد الشعب الاعضاء
بكافة الوثائق والمذكرات المتعلقة
بينود جدول الاعمال قبل فترة
كافية من انعقاد المجلس والمؤتمر .

وفد برلماني سوفياتي

يزور مقر الاتحاد البرلماني العربي بدمشق

بدعوة من الاتحاد البرلماني
العربي ، وردا على الزيارة التي قام
بها الى الاتحاد السوفياتي عام
١٩٨١ وفد برلماني عربي وصل الى
دمشق وفد برلماني سوفياتي برئاسة
السيد رفيق نيشانوف ، عضو
هيئة رئاسة مجلس السوفياتي
الاعلى والسكرتير الاول للجنة
المركزية للحزب الشيوعي في
جمهورية اوزبكستان السوفياتية ،
وعضوية عدد من اعضاء مجلس
السوفيات الاعلى في عدة جمهوريات
سوفياتية للقيام بزيارة الى الاتحاد
البرلماني العربي .

ووضع للوفد برنامج تضمن زيارة
كل من دمشق وعمان وبغداد
لاجراء لقاءات مع الشعب البرلمانية
العربية الشقيقة : السورية
والاردنية والفلسطينية والعراقية .
بهدف تعزيز علاقات التعاون بين
البرلمانات العربية والبرلمان
السوفياتي خاصة في اطار الاتحاد
البرلماني الدولي .
هذا وقد استمرت الزيارة ثمانية
ايام وصدر في ختامها بيان صحفي
تضمن وقائع الزيارة ونتائج
المباحثات التي جرت بين الوفد
السوفياتي ووفد الامانة العامة
للاتحاد البرلماني العربي .

وفيمايلي النص الكامل للبيان
الصحفي الصادر عن الزيارة :

بيان صحفي

بدعوة من الاتحاد البرلماني العربي
قام وفد من الشعبة البرلمانية
السوفياتية بزيارة الى مقر الاتحاد
البرلماني العربي بدمشق ، وقد

وقد اجري الوفد في مقر الامانة
العامة للاتحاد مباحثات مع وفد
الامانة العامة برئاسة السيد عبد
الرحمن بوراوي ، الامين العام
للاتحاد ، تناولت تبادل آراء حول
الاضاع السياسية الدولية
والاقليمية ، والتعاون البرلماني بين
البرلمانيين العرب والسوفيات .

ففي دمشق :

استقبل الوفد من قبل كل من
السادة :

— عبد القادر قدورة ، رئيس
مجلس الشعب السوري ، رئيس
الشعبة البرلمانية السورية ، وحضر
اللقاء السيد عبد الرحمن بوراوي ،
الامين العام للاتحاد البرلماني
العربي .

— فاروق الشرع ، وزير
الخارجية في الجمهورية العربية
السورية .

وفي عمان :

استقبل الوفد من قبل كل من
السادة :

— جلالة الملك الحسين ، عاهل
المملكة الاردنية الهاشمية .

— سمو الامير الحسن ، ولي
العهد .

— احمد اللوزي ، رئيس مجلس
الاعيان .

— زيد الرفاعي ، رئيس مجلس
الوزراء في المملكة الاردنية الهاشمية .

كذلك استقبل الوفد في عمان
من قبل :

— سماحة الشيخ عبد الحميد
السائح ، رئيس المجلس الوطني
الفلسطيني ، وأعضاء مكتب المجلس

ترأس الوفد السيد رفيق نيشانوف
عضو هيئة رئاسة مجلس السوفييات
الاعلى في اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية والسكرتير
الاول للجنة المركزية للحزب
الشيوعي في جمهورية اوزباكستان
السوفياتية . وضم الوفد في
عضويته أيضا السادة :

— الكسندر اساييف ، نائب ،
مجلس السوفييت الاعلى ، رئيس
لجنة الدولة لشؤون الغابات في
الاتحاد السوفيتي .

— فلاديمير كيكتينكو ، نائب ،
مجلس السوفييت الاعلى ، عضو
القسم السوفيتي العربي في الشعبة
البرلمانية للاتحاد السوفياتي ، نائب
رئيس مجلس الوزراء في جمهورية
مولدافيا السوفياتية الاشتراكية .

— الكسي لوبوف ، مسؤول في
دائرة العلاقات الخارجية لهيئة
رئاسة مجلس السوفييت الاعلى .

— الكسندر سولطانوف ، رئيس
القسم في ادارة بلدان الشرق
الاوسط وافريقيا الشمالية لوزارة
الخارجية السوفياتية .

وتضمن برنامج الزيارة أيضا
اجراء لقاءات مع الشعب البرلمانية
الاعضاء في الاتحاد البرلماني العربي
في كل من سورية والاردن وفلسطين
والعراق .

واجرى الوفد خلال زيارته في
العواصم العربية الثلاث لقاءات
على المستويين البرلماني والحكومي .

الوطني الفلسطيني بحضور الامين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد عبد الرحمن بوراوي .

وفي بغداد :

استقبل الوفد من قبل كل من السادة :

— د. سعدون حمادي ، رئيس المجلس الوطني ، واعضاء مكتب رئاسة المجلس بحضور الامين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد عبد الرحمن بوراوي .

— طه ياسين رمضان ، نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي

وفي مقر الاتحاد البرلماني العربي بدمشق ، اجرى الوفد مباحثات مع وفد الامانة العامة للاتحاد برئاسة السيد عبد الرحمن بوراوي الامين العام للاتحاد . وتضمنت المباحثات تبادل آراء حول القضايا السياسية وقضايا التعاون البرلماني بين الجانبين السوفياتي والعربي . وقدم الامين العام للاتحاد في البداية، تعازيه الحارة الى الوفد السوفياتي لضحايا الزلزال الكبير الذي لحق بجمهورية ارمينيا السوفياتية ، وتمنى ان يتغلب الشعب السوفياتي على هذه المحنة باسرع ما يمكن .

على الصعيد السياسي :

لاحظ الجانبان بارتياح جو الانفراج الذي أخذ يسود العلاقات

الدولية والاتجاه الى اطفاء بؤر التوتر وايجاد حلول سلمية للمنازعات الدولية والاقليمية في مختلف مناطق العالم لاسيما في افغانستان، ونامبيا ، ومنطقة الخليج ، وكمبوديا وغيرها ..

اعرب الجانبان عن ارتياحهما لتوقيع اتفاقية جنيف حول افغانستان كما عبرا عن الامل في ان يؤدي الالتزام من قبل جميع الاطراف بينود هذه الاتفاقية الى احلال السلام في افغانستان وضمان التطور المستقل لهذا البلد .

رحب الجانبان بالمبادرة التي تقدم بها الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التخفيض انوحيد الجانب للقوات السوفياتية في اوربا ، واعتبراها اسهاما بناء في تعزيز الانفراج الدولي .

واعرب الجانبان عن قلقهما من استمرار التوتر في الشرق الاوسط الناجم عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي وسياسة القمع والاضطهاد التي تمارسها السلطات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة .

وحيا الجانبان الانتفاضة البطولية للشعب العربي الفلسطيني في ذكرها الاولى ويعتبرانها ردا مشروعا على الاحتلال والقمع الاسرائيليين . كما حيا الجانبان الدولة الفلسطينية

على الصعيد البرلماني :

ابدى الطرفان ارتياحهما للعلاقات القائمة بين الجانبين ولاستمرار الاتصالات بينهما . واتفقا على ضرورة تطوير هذه العلاقات وتعزيزها واعطائها طابعا مبرمجا ، لاسيما فيما يتعلق بالتنسيق داخل اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي بغرض المساهمة في تعزيز السلم والامن الدوليين من خلال ايجاد حلول سلمية وسياسية للمشاكل الاقليمية والدولية التي تهم البشرية جمعاء . ورحب الجانب العربي باقتراح الوفد السوفياتي حول تنسيق العمل بين البرلمانين العرب

والسوفيت فيما يتعلق بطرح المشاكل المتعلقة بديون بلدان العالم الثالث والمشاكل المتعلقة بالبيئة امام المؤتمرات البرلمانية الدولية .

كذلك رحب الجانب السوفياتي بالاقترح الذي تقدم به وفد الامانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول التنسيق فيما يتعلق بتطوير العمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة الذكرى المئوية لتأسيس الاتحاد خلال عام ١٩٨٩ ، وكذلك دراسة امكانية عقد لقاء برلماني يضم ممثلين عن البرلمانين العرب وبرلمانيي دول البلدان الاشتراكية لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك .

واتفق الجانبان على ضرورة

التي اعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة في الجزائر واعتبرا ولادة هذه الدولة تجسيدا حيا لارادة الشعب العربي الفلسطيني ، وتعبيرا عن ممارسته لحقه في تقرير المصير . ويرى الجانبان ان الطريق السليم لاستتباب السلام في الشرق الاوسط يكمن في عقد المؤتمر الدولي للسلام ، تحت رعاية الامم المتحدة ويشارك فيه على قدم المساواة جميع اطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي .

كذلك اعلن الجانبان عن ارتياحهما لوقف الحرب العراقية - الايرانية وقبول الطرفين لقرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ وبدء المفاوضات السلمية تحت اشراف الامم المتحدة ، لاجاد تسوية سلمية للنزاع تضمن مصالح البلدين الجارين وترسي اسس السلام في المنطقة .

وادان الجانبان الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على لبنان ، وطالبا بانسحاب القوات الاسرائيلية من الجنوب اللبناني ، وأعربا عن الامل في احلال الوفاق بين مختلف فئات الشعب اللبناني وتوطيد الشرعية فيه وتدعيم سيادته واستقلاله .

لزيارة الاتحاد السوفياتي لمتابعة
البحث في سبل تعزيز العلاقات بين
الجانبين وقد قبل الامين العام
الدعوة شاكرًا على ان يحدد موعد
الزيارة من خلال الاتصالات اللاحقة
بين الجانبين .

الاستمرار في تبادل العلاقات
والوثائق والوفود البرلمانية فيما
بينهما .

وقدم الوفد السوفياتي الى
الامين العام للاتحاد دعوة رسمية

بيان الاتحاد البرلماني العربي

للتضامن مع الشعب العربي الليبي

اصدر الاتحاد البرلماني العربي البيان التالي للتضامن مع الشعب

العربي الليبي في وجه التهديدات الامريكية :

والغريب في الامر ان هذه
التهديدات تأتي في وقت تصمت
فيه الادارة الامريكية صمت القبور
عن المخزونات الهائلة من الاسلحة ،
بما فيها الاسلحة الكيماوية ، لدى
الكيان الصهيوني وعن استخدام
هذه الاسلحة ضد أبطال الانتفاضة
الباسلة في فلسطين المحتلة .

يتابع العالم بقلق بالغ ،
التهديدات الامريكية الاخيرة ضد
الجمهورية العربية الليبية
وخصوصا تصريحات الرئيس
الامريكي ريغن التي تلوح بشن
عدوان امريكي جديد على ليبيا
بحجة قيامها ببناء معمل لصناعة
الاسلحة الكيماوية .

ان البرلمانيين العرب يعربون عن
استنفارهم الشديد للتهديدات
الامريكية ضد القطر الليبي
الشقيق ، ويعلمون عن تضامنهم
معه في وجه التهديد الامريكي ،
ويناشدون جميع برلماني العالم ان
يعلنوا عن ادانتهم لهذه الحملة
الامريكية المفرضة ، وأن يعربوا عن
تضامنهم مع الشعب الليبي . كما
يناشدون الرأي العام الدولي أن
يتحمل مسؤوليته لوقف التهديد
الامريكي الذي من شأنه تقويض
اجواء الانفراج في العالم وتهديد
السلم والامن الدوليين .

ان الحملة الامريكية الجديدة
ضد ليبيا تؤكد استمرار النزعة
العدوانية للادارة الامريكية ضد
هذا القطر العربي الشقيق من جهة ،
وتشكل محاولة لتعبئة الرأي العام
الدولي لتبرير اي عدوان قد تقوم
به هذه الادارة ضد الشعب العربي
الليبي من جهة أخرى . هذا ،
فضلا من أن هذه التهديدات تمثل
انتهاكا سافرا للسيادة الوطنية
وخرقا صارخا للقانون الدولي
وميثاق الامم المتحدة وتهديدا للامن
والسلم في المنطقة وفي العالم
بأسره .

(١)

المؤتمر الخامس للمنظمات غير الحكومية حول القضية الفلسطينية

(جنيف آب - اغسطس ١٩٨٨)

مقدمة

عربية ، كما حضر الاجتماع ، بصفة
ملاحظ ، ممثلو أكثر من تسعين
منظمة اقليمية غير حكومية بالاضافة
الى عدد كبير من الدبلوماسيين
العاملين في هيئات الامم المتحدة
المختلفة المتواجدة في جنيف .

جلسة الافتتاح

عقدت جلسة الافتتاح صباح يوم
الاربعاء ١٩٨٨/٨/٣١ برئاسة السيد
آبسا كلود ديانو ، الممثل الدائم
للسنغال في الامم المتحدة ورئيسة
اللجنة الخاصة بممارسة الحقوق
الثابتة للشعب الفلسطيني .

وتحدث في بداية الجلسة السيد

بدعوة من لجنة الامم المتحدة
الخاصة بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
للتصرف ، وبالتعاون مع لجنة
التنسيق الدولية لهيئة المنظمات
غير الحكومية حول قضية فلسطين
عقدت المنظمات الدولية غير
الحكومية اجتماعها السنوي الخامس
في مبنى الامم المتحدة في جنيف
في الفترة من ٣١ آب - اغسطس
حتى ٢ ايلول سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد شارك في الاجتماع ممثلو
١٥٩/ منظمة غير حكومية من
مختلف بلدان العالم منها ٢٦ منظمة

- ايجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية تقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير مصيره .

ثم ألقت السيدة آيسا كلود ديالو ، رئيسة لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني كلمة للجنة . فأشارت الى أن تلريخ قضية فلسطين والنزاعات المماثلة لها قد أوضح بشكل يبين أن القدرة العسكرية والقوة المسلحة لا يمكن أن تحل المشكلة ، ولن تؤدي إلا الى مزيد من المقاومة والمواجهة والضحايا والخراب .

وبعد أن نوهت بموقف الأمم المتحدة من حل القضية الفلسطينية والعناصر الثلاث التي يركز اليها أوضحت أنه لا يجوز السماح باستمرار الحالة المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا بد من تضافر جهود المجتمع الدولي للخروج من الوضع المتأزم في اطار مقررات الأمم المتحدة . ونوهت السيدة ديالو بالنشاطات التي قامت بها المنظمات غير الحكومية في مختلف أنحاء العالم لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال ، وادانتها للسياسات والممارسات الاسرائيلية ، وطالبت بعقد مؤتمر

جوزيف فيرنريريد ممثل الامين العام للأمم المتحدة الذي أشار الى أن الأوضاع الراهنة في الأراضي العربية المحتلة تكشف بوضوح أهمية الحاجة الملحة لقيام المجتمع الدولي ببذل جهود عاجلة للوصول الى تسوية سلمية فعالة بين اطراف النزاع العربي الاسرائيلي ، وخلق الظروف الدولية اللازمة لانجاحها . وأعرب السيد فيرنر عن قلق المنظمة الدولية البالغ حيال الوضع القائم في الأراضي العربية المحتلة مشيراً الى شجب مجلس الأمن الدولي وادانته أكثر من مرة للممارسات الاسرائيلية التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني هناك .

وأكد مساعد الأمين العام للأمم المتحدة على ضرورة اتخاذ التدابير الرامية الى تعزيز سلامة الشعب الفلسطيني وحمايته في الأراضي المحتلة . كما أكد السيد فيرنر بانه لا بد من العمل المستمر لايجاد تسوية للنزاع في المنطقة في اطار مفاوضات باشراف المنظمة الدولية وبلااستناد الى العناصر الثلاثة التالية :

- انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ .

- احترام واقرار سيادة جميع دول المنطقة وسيادتها الاقليمية واستقلالها السياسي .

دولي للتوصل الى حل سلمي للنزاع في الشرق الاوسط .

وتحدث في جلسة الافتتاح ممثل منظمة التحرير الفلسطينية السيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فأكد أن قضية فلسطين ستظل من أبرز قضايا هذا العصر التي لا بد من إيجاد حل عادل لها على أساس قرارات الأمم المتحدة وميثاقها وفقا للشرعية الدولية . وأشار الى أن الشعب الفلسطيني قبل منذ بداية أزمة قضيته جميع المبادرات الدولية الهادفة الى الوصول لحل شامل وعادل من خلال المؤتمر الولي . وقرر في الوقت نفسه الاستمرار في مقاومة الاحتلال حتى تحقيق النصر ورد حقوقه المشروعة في وطنه .

وطالب السيد قدومي الحكومات والدول الاعضاء في المنظمة الدولية وأعضاء مجلس الأمن الدولي بالعمل السريع على تأمين الحماية الدولية للمواطنين الفلسطينيين الذين يواجهون أقسى أنواع التعسف والقهر . وقال ان مسؤولية المجتمع الدولي لا تقتصر على توفير أسباب الحماية والأمن للشعب الفلسطيني بل تمتد لإيجاد تسوية سلمية لقضيته .

كذلك تحدث في جلسة الافتتاح

السيد دون بيتس ، رئيس لجنة التنسيق الدولية لهيئة المنظمات غير الحكومية فأشار الى أهمية الاجتماع الراهن في الوقت الذي تتصاعد فيه انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال وضد الممارسات الاسرائيلية . وأوضح السيد بيتس أن الانتفاضة قد أكدت بما لا يدع مجالا للشك رفض الشعب الفلسطيني القاطع للاحتلال واستحالة التعايش معه وإصراره على التمسك بحقوقه الوطنية الثابتة وإقامة دولته المستقلة . وقال أن ثوار الانتفاضة يكتبون التاريخ في الأراضي العربية المحتلة ، وعلى الرأي العام الدولي أن يتمثل هذه الحقيقة وأن يقدم جميع أشكال المساعدة التي تمكن الشعب الفلسطيني من التوصل الى حقوقه . وأوضح أن المؤتمر الدولي للسلام أصبح ضرورة لا غنى عنها في الظروف الجديدة . ودعا المنظمات غير الحكومية الى تكثيف نشاطاتها في بلدانها لدعم نضال الشعب الفلسطيني .

ثم تليت في جلسة الافتتاح رسالة من السيد ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عبر فيها عن تقدير المنظمة والشعب الفلسطيني للجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

لدعم نضال الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه الثابتة والمشروعة ، وأكد أن هذا الدعم يشكل حافزا للنضال الى أن يتم التوصل الى تلك الحقوق .

جلسات العمل

بعد جلسة الافتتاح عقدت جلسة عمل عامة تضمنت تقريرا للجنة التنسيق الدولية حول الانشطة التي قامت بها اللجنة وسائر المنظمات منذ المؤتمر الرابع ايلول - سبتمبر ١٩٨٧ . ثم بدأت المناقشة حول الموضوع الاساسي وهو :

(نتائج الانتفاضة في الاراضي المحتلة ومستجدات الحاجة الملحة الى عقد المؤتمر الدولي وفقا لقرار الامم المتحدة رقم ٥٨/٢٨ ج) .

وقد شارك في المناقشة عدد من السياسيين والاختصاصيين من مختلف البلدان من بينهم :

— السيد ابولينارد . كاييكا (كولومبيا)

— السيد مدون فال (السنغال)

— السيد فلاديمير فينوغرادوف (الاتحاد السوفياتي)

— السيد جيرالد كوفمان (بريطانيا)

— السيد ريكي جايبال (الهند)

بالاضافة الى متحدثين آخرين

كذلك أكد الخطباء المشاركون في المناقشة بأن الانتفاضة قد أدخلت قضية فلسطين في مرحلة جديدة ووضعت قضية تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على رأس الاولويات في الشرق الاوسط .

وفي الجلسة العامة التالية (بعد ظهر الاربعاء) بحث المشاركون في موضوع : نتائج الاحتلال - واستمعوا الى شهادات من بعض القادمين من الاراضي المحتلة حول حقيقة ما يجري هناك .

الورشة الثالثة - أفكار جديدة
للتعبئة السياسية من أجل تحقيق
سلام عادل .

الورشة الرابعة - مواجهة
الازمة الاقتصادية والاجتماعية في
الاراضي المحتلة .

الورشة الخامسة - مناصرة
المرأة الفلسطينية والطفل
الفلسطيني .

وقد عملت الورشات الخمس
طيلة اليوم الثاني من أيام المؤتمر
واتخذت توصيات رفعتها في
تقارير الى الجلسة الختامية
للمؤتمر .

اجتماعات فرق العمل ذات الاهتمامات الخاصة

الى جانب ورشات العمل الخمس
اجتمعت قبل ظهر اليوم الثالث من
أيام المؤتمر عشرون فرقة ذات
اهتمام خاص بحثت كل منها في
موضوع محدد لاتخاذ توصيات
ملموسة لتقديم المساعدة للانتفاضة
في قطاع معين ومحدد من قطاعات
الحياة اليومية مثل :

تحرير السجون ، الدفاع عن
المؤسسات الفلسطينية القائمة ،
النضال ضد الترحيل ، العمل على
تنفيذ مسيرة سلام من اوربا الى
فلسطين ، أجهزة الاعلام الغربية

وقد أعطى الشهود افادات واقعية
عن أعمال المقاومة الباسلة لسكان
الاراضي المحتلة ضد الاحتلال .
وأوردوا أمثلة حية عن أساليب
المقاومة وأساليب التصدي لقوات
الاحتلال . كما أعطوا أمثلة عن
وحشية قوات الاحتلال وأساليبها
البربرية في محاولتها قمع الانتفاضة
وسحق مقاومة الشعب الفلسطيني .

وأكد الشهود التفاف الشعب
حول القيادة الوطنية للانتفاضة
وحول منظمة التحرير الفلسطينية
بوصفها الممثل الشرعي الوحيد
لشعب فلسطين العربي .

ورشات العمل

خصص اليوم الثاني من أيام
المؤتمر لورشات العمل التي كان
عليها أن تناقش الموضوع التالي :

**((أورد على التحدي الذي تفرضه
الانتفاضة والسعي من أجل السلام))**

ولمناقشة هذا الموضوع شكلت
خمس ورشات عمل بحثت كل منها
جانبا يتعلق بالموضوع وذلك على
النحو التالي :

**الورشة الاولى - حماية حقوق
الانسان وأمن الشعب الفلسطيني .**

**الورشة الثانية - التعبئة لتلبية
الاحتياجات الخاصة : التعليم -
الصحة والرفاه في الاراضي
المحتلة .**

والقضية الفلسطينية ، الفلسطينيين
في لبنان ، ... الخ .

وقد اتخذت هذه الفرق توصيات
ذات طابع ملموس تطالب المنظمات
غير الحكومية بالعمل على تنفيذها
أو الاسهام في تنفيذها مباشرة
بعد المؤتمر . ورفعت هذه التوصيات
جميعها الى الجلسة الختامية
للمؤتمر .

اجتماع ممثلي المنظمات العربية

سبقت الاشارة الى ان ستا
وعشرين منظمة عربية غير حكومية
شاركت في أعمال المؤتمر الخامس
للمنظمات غير الحكومية هذا العام .
وبدعوة من اللجنة التحضيرية
المؤقتة للمنظمات غير الحكومية (١)
المؤلفة من ممثلين عن :

اتحاد المحامين العرب - اتحاد
اطباء العرب - واللجنة المصرية
للتضامن الآسيوي - الافريقي
جرى اجتماع لممثلي المنظمات
العربية غير الحكومية المشاركة في
أعمال المؤتمر .

حضر الاجتماع ممثلو ٢٤ منظمة
عربية غير حكومية من بينها
الاتحاد البرلماني العربي .

وقد ناقش المجتمعون نقطتين :

الاولى - اعطاء فكرة عن نشاط
كل منظمة في دعم نضال الشعب
الفلسطيني ، لا سيما دعم الانتفاضة
التي بدأت في أواخر العام الماضي
وما تزال مستمرة حتى الآن .

الثانية - التحضير لاجتماع
المنظمات العربية غير الحكومية ،
وتشكيل هيئة لها تنسق أعمالها
وانشطتها خصوصا مع لجنة
التنسيق الدولية للمنظمات غير
الحكومية ، وذلك بهدف تنشيط
العمل الجماهيري العربي تضامنا
مع شعب فلسطين لتنفيذ قرارات
الامم المتحدة حول الحقوق الوطنية
الثابتة للشعب الفلسطيني في
مختلف الاقطار العربية ، وعلى
الصعيد العربي عامة .

وتم الاتفاق في الاجتماع على
أن تقوم اللجنة التحضيرية السابقة
بالتحضير لهذا الاجتماع العربي
وتوجيه الدعوة الى المنظمات العربية
غير الحكومية للمشاركة فيه واعداد
مشروع جدول أعمال له على أن
يعقد الاجتماع في تونس في موعد
اقصاه نهاية العام الحالي .

(١) تشكلت هذه اللجنة بمبادرة من اتحاد المحامين العرب في اجتماع العام الماضي بهدف
التحضير لاجتماع لمثلي المنظمات غير الحكومية العربية من أجل زيادة فعالية مشاركة
هذه المنظمات في دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني .

الجلسة الختامية للمؤتمر

بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ١٩٨٨/٩/٢ عقد المؤتمر جلسته الختامية وقد عرضت في بداية الجلسة تقارير ورشات العمل وقرر العمل ذات الاهتمام الخاص وتوصياتها ثم عرض البيان الختامي الذي أعدته لجنة صياغة شكلها المؤتمر في جلسته العامة الاولى .
وبعد اقرار التوصيات ومناقشة البيان الختامي واقاراره استمع الحاضرون الى كلمة السيد خالد الحسن ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني الذي شكر ممثلي المنظمات غير الحكومية المشاركين في الاجتماع على ما يبذلونه من جهود لدعم النضال العادل لشعب فلسطين العربي .

وتحدث عن الانتفاضة وأهميتها والآفاق التي فتحتها لاقرار السلام في الشرق الاوسط . كما تحدث عن طبيعة المرحلة الجديدة في القضية الفلسطينية بعد قرارات الاردن بفك الارتباط الاداري مع الضفة الغربية مشيراً الى أن ذلك قد حل مشكلة التمثيل الفلسطيني وان اسرائيل أصبحت الآن في مواجهة الفلسطينيين وحدهم من حيث التمثيل .

وأوضح أن منظمة التحرير الفلسطينية تدرس الآن موضوع

اقامة حكومة فلسطينية في المنفى أو حكومة مؤقتة وان لجنة خاصة شكلت لهذا الغرض وسوف تعرض مقترحاتها على الدورة الطارئة القادمة للمجلس الوطني الفلسطيني .

ملاحظات على هامش الاجتماع

١ - تميز الاجتماع هذا العام للمنظمات غير الحكومية بحضور واسع من جميع المنظمات الاقليمية والدولية . فقد بلغ عدد المنظمات الاعضاء والمشاركة ١٥٩ منظمة بالإضافة الى ممثلي منظمات أخرى حضرت بصفة ملاحظ . كذلك شارك في الاجتماع بصفة ملاحظ ممثلو البعثات الحكومية في مقر الامم المتحدة في جنيف .

٢ - كانت المشاركة العربية واسعة أيضاً بالنسبة للاجتماعات الماضية . فقد شارك في الاجتماع بصفة أعضاء أساسيين ممثلو ٢٦ منظمة عربية غير حكومية من خارج الاراضي المحتلة .

٣ - وتميز الاجتماع أيضاً بوجود عدد كبير من اليهود المعارضين لسياسة اسرائيل التوسعية والمؤمنين بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره .

٤ - كذلك كان حضور عدد هام من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة

المشاركين في الانتفاضة دور كبير في اعطاء فكرة واضحة عن مجريات الاحداث هناك سواء من حيث فضح بربرية قوات الاحتلال أم من حيث ابراز الصمود البطولي لشعبنا في مواجهة العدو الصهيوني الفاشم ، وتصميمه على انتزاع حقوقه الوطنية المشروعة .

هـ - ان الاجتماع الذي عقده ممثلو المنظمات العربية غير الحكومية ، والاتجاه نحو عقد اجتماع اقليمي عربي لتوحيد وتنسيق أنشطة المنظمات العربية غير الحكومية كان خطوة هامة على صعيد تنشيط العمل الجماهيري العربي لدعم انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته الباسلة في

وجه الاحتلال الصهيوني . وهذا الاتجاه ينسجم مع مقررات مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثامن عشر حول دعم الانتفاضة .

ومما لا شك فيه أن توسيع مشاركة الشعب البرلمانية العربية في الاجتماعات القادمة للمنظمات غير الحكومية سيبرز على نحو أفضل اهتمام الاتحاد بقضية العرب المركزية من جهة ، ويعطي مصداقية أكبر للمقررات التي يتخذها البرلمانيون العرب في مؤتمراتهم ومجالسهم .

★ ★ ★

فيما يلي النص الكامل للبيان الختامي الصادر عن الاجتماع

البيان الختامي الصادر عن
المؤتمر الخامس للمنظمات غير الحكومية
جنيف ١٩٨٨

١ - نحن المنظمات غير الحكومية المشاركة في اجتماع الامم المتحدة الخامس للمنظمات الدولية غير الحكومية حول القضية الفلسطينية نجتمع في وقت دخل فيه النضال الفلسطيني مرحلة حاسمة . اننا نعبر عن تقديرنا ودعمنا لتصميم الشعب الفلسطيني على استقلال دولته الخاصة وأمنها .

٢ - في العام الماضي عبر اجتماع الامم المتحدة الرابع للمنظمات غير الحكومية حول القضية الفلسطينية عن قلقه العميق بأن أي تأخير في عقد مؤتمر السلام الدولي حول الشرق الاوسط ، وفقا لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ٣٨/٥٨ ج و ٤١/٤٣ د سوف يزيد الصراع سوءا في الشرق الاوسط ، ويشدد من المعاناة والاضطهاد اللذين يتعرض لهما الشعب الفلسطيني يوميا . ومع ملاحظة أن المؤتمر الدولي لم يعقد بعد بالرغم من تحذيرنا ، فاننا نلفت الانتباه اليوم ، بكل ما لدينا من قوة ، الى التفاقم الشديد والمعاناة والاضطهاد المستمرين يوميا للشعب الفلسطيني منذ شهر كانون الاول - ديسمبر - ١٩٨٧ ، ونجدد بقوة دعوتنا لعقد المؤتمر .

٣ - اننا نحیی الشعب البطل في الاراضي المحتلة لشجاعته وتحمله وتضامنه خلال الانتفاضة . ونلاحظ أن هذا الشعب قد عمل خلال أشهر الانتفاضة في تركيز الاهتمام على المظالم التي يعانيها الشعب الفلسطيني أكثر مما عمل المجتمع الدولي بأسره خلال الاربعين عاما المنصرمة .

٤ - اننا ندين استمرار الاحتلال الاسرائيلي وأعمال الترحيل وسائر المظاهر الاخرى للتدمير المنظم للمجتمع الفلسطيني ، ومحاولات قوات الاحتلال ازالة المجتمع الفلسطيني من الوجود في المستقبل . وندين جميع انتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي مثل قتل

الابرياء ، والتوقيف الاداري والسجن ، والعقوبات الجماعية وتدمير البيوت واغلاق المؤسسات التعليمية وغيرها . ونحذر المجتمع الدولي أن خططا لطرد جماعي وترحيل للسكان الفلسطينيين تناقش حاليا بصورة جديـة في اسرائيل . وحتى اثناء اجتماعنا هذا جرى اغلاق مقررات اتحاد النقابات والجمعيات الخيرية . ان جميع هذه الاعمال مناقضة كليا ، وبصورة خاصة ، للمواد ٤٧ ، ٤٩ و ٥٠ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . اننا ندعو جميع الحكومات لان تعلن بصورة قطعية بأن علاقاتها الثنائية مع اسرائيل سوف تتأثر بهذه الانتهاكات لاتفاقية جنيف ، وانه سيعاد النظر بتلك العلاقات اذا لم تتوقف الخروقات لاتفاقية جنيف .

٥ - واستنادا الى الاقتراحات التي قدمها الامين العام للامم المتحدة في تقريره الى مجلس الامن الدولي رقم س/١٩٤٤٣ تاريخ ٢١ كانون الثاني - يناير - ١٩٨٨ ، فاننا نحث الامم المتحدة ، والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن والمجتمع الدولي بأسره أن يساعدوا على ضمان الحماية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة . ويجب أن يتضمن ذلك الحماية الجسدية ، والحماية القانونية والمساعدة العامة لمقاومة انتهاء حقوقهم ، والحماية عبر الاعلان عن ذلك من خلال وسائل الاعلام الدولية ونطلب من الامين العام ارسال بعثة لتقصي الحقائق الى الاراضي المحتلة لتقدير حاجات الفلسطينيين هناك .

٦ - وندعو الامم المتحدة أن تمارس مسؤوليتها الكاملة عن القضية الفلسطينية . ان على الامم المتحدة أن تعين دون ابطاء فرقة مراقبة أو اية هيئة تابعة للامم المتحدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة للمساعدة على حماية الشعب هناك من الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان وجرائم الحرب الاسرائيلية . ونطلب من الامين العام أن يشكل على الفور لجنة خاصة للتحقيق في أعمال سوء المعاملة المتكررة وأعمال الضرب واستخدام الغازات السامة والتعذيب واطلاق النار على الاطفال الفلسطينيين من قبل القوات الاسرائيلية وسلطات السجن والمستوطنين الاسرائيليين .

٧ - ونلاحظ أن الانتفاضة قد قوت الى حد كبير الاجماع الدولي حول عقد مؤتمر السلام ، وعلى هذا الاساس فاننا ندعو جميع الحكومات أن تدعم فورا عقد المؤتمر تحت رعاية الامم المتحدة وفقا لقراري الجمعية

العامه رقم ٥٨/٣٨ ج و ٤١/٤٣، بمشاركة الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ومنظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، والدول العربية ذات الصلة بالنزاع ، وأية دول أخرى ذات اهتمام بهذه القضية، وذلك على قدم المساواة وبحقوق متساوية . ويجب أن يكون الهدف من ذلك التوصل لتسوية سلمية بين الدولة الفلسطينية التي سوف تقام واسرائيل بما يؤدي الى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط .

٨ - واذ نلاحظ أن شعب الانتفاضة لا يحتج فقط على الاضطهاد وانما يدعو أيضا الى تقرير المصير والاستقلال والحق في العودة - التي هي حقوقه المشروعة وفقا للمبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة - فاننا ندعو جميع الحكومات الى الاعتراف بهذه الحقوق والتمسك بها .

لقد خلقت الاحداث الاخيرة حالة جديدة لم تعد توجد فيها فوق الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام/١٩٦٧ أية سلطة ذات سيادة معترف بها غير الشعب الفلسطيني . ولذلك فاننا ندعو من أجل انهاء فوري للاحتلال وندعو أيضا الامم المتحدة لمساعدة الشعب الفلسطيني في ضمان ممارسته لسيادته هناك وفقا لقرارات الامم المتحدة .

٩ - واذ نؤكد الاجماع الدولي بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني فاننا نلاحظ أن هذا الاجماع قد تعزز الى حد كبير من خلال الدعم غير المشروط لمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل شعب الانتفاضة ومن قبل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة . ولذلك ندعو جميع الحكومات الى الاعتراف اعترافا كاملا بمنظمة التحرير الفلسطينية .

١٠ - اننا نطالب بالانسحاب الاسرائيلي الفوري من جنوب لبنان وفقا لقرارات مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ونطالب بوقف الغارات الاسرائيلية اللاانسانية والهجمات الاخرى على الاهداف المدنية في لبنان ، وندعو الى وقف جميع المحاولات الرامية الى زعزعة الاستقرار في لبنان والاعتراف الكامل بوحده وسيادته وتطوره الديمقراطي .

١١ - اننا نشجب ادخال اسرائيل الاسلحة النووية والكيمياوية الى الشرق الاوسط والخطر الذي تشكله هذه الاسلحة على السلام الدولي والاقليمي ، وندعو الى تنفيذ اقامة منطقة منزوعة السلاح

النووي في الشرق الاوسط ، وندعو اسرائيل الى التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وازالة اسلحتها النووية وفتح منشأتها النووية للتفتيش الدولي . ونسحب ، بصورة خاصة خلق تهديدات نووية جديدة بالشرق الاوسط ، في الوقت الذي عمدت فيه الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي الى تخفيض اسلحتهما النووية .

١٢ - اننا نعبر عن دعمنا القوي لقوى السلام في اسرائيل التي تؤيد المؤتمر الدولي للسلام واقامة دولة فلسطينية . ونستنكر بشدة اغلاق الصحف والتضييق على الصحفيين . ونعبر عن دعمنا لاولئك الذين يرفضون الخدمة العسكرية في الاراضي الفلسطينية المحتلة وارااضي البلدان العربية الاخرى المحتلة من قبل اسرائيل . ونحث بقوة البرلمان الاسرائيلي على وقف مفعول القانون الصادر في آب - اغسطس - ١٩٨٦ الذي يحظر اقامة الاتصال بين المواطنين الاسرائيليين وممثلي المنظمات الفلسطينية .

١٣ - ان أحد الاهداف الرئيسية لهذا الاجتماع كان تخطيط وتنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية . وقد جرى قسم كبير من عملنا في لجان عمل واجتماعات فرق ذات اهتمام خاص . اننا نؤكد الاستنتاجات والاقتراحات التي تمخضت عن هذه الاجتماعات .

وعلى هذا الاساس فاننا نلفت الانتباه الى أن رأي المنظمات غير الحكومية قد قاد العالم الى الاجماع مستبقا بذلك الى حد كبير التفكير الرسمي (الحكومي) . واننا ندعو جميع الحكومات ذات المصلحة في السلم والعدالة أن تأخذ بعين الاعتبار على نحو جدي الاختيارات التي حددتها المنظمات غير الحكومية .

١٤ - اننا نعتبر أن من الضروري زيادة فعالية الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية . ولذلك ندعو الى اقامة مكاتب اتصال للمنظمات غير الحكومية في كل منطقة تعمل فيها الامم المتحدة . ونحث الامم المتحدة على عقد ندوة اقليمية سنوية للمنظمات غير الحكومية في كل منطقة . ونحث الامم المتحدة أيضا على عقد اجتماع دولي في فيينا في الاسبوع الاول من ايلول - سبتمبر ١٩٨٩ على أن يحدد تركيبه وحجمه على غرار الاجتماع الحالي ، بالتعاون مع لجنة التنسيق الدولية .

١٥ - اننا ندعو جميع المنظمات غير الحكومية الزميلة الى تقديم كل اشكال المعونة المادية والطبية وغيرها الى الشعب الفلسطيني .

١٦ - اننا نؤيد تنظيم وعمل لجنة التنسيق الدولية وسكرتاريتها في جنيف ، وندعو الامم المتحدة أن تقدم كل مساعدة ممكنة الى لجنة التنسيق الدولية وسكرتاريتها .

١٧ - اننا نحث رئيس اللجنة الخاصة بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني أن ينقل هذا البيان الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين كجزء من تقرير اللجنة . ونحث على تعميم نتائج هذا الاجتماع ، على اوسع نطاق ممكن ، الى المنظمات غير الحكومية التي لم تستطع الحضور والى الحكومات ووسائل الاعلام .

١٨ - اننا نشكر لجنة الامم المتحدة الخاصة بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لعقد هذا الاجتماع ، ونقدر حضور الاعضاء والمراقبين من هذه الهيئة . اننا نتوجه بالشكر أيضاً الى رئيس دائرة الحقوق الفلسطينية ، ومسؤول الاتصال في هيئة المنظمات غير الحكومية وموظفي الهيئة ، ودائرة خدمات المؤتمر بما في ذلك المترجمين لمساعدتهم في هذا الاجتماع . ونعبر عن تقديرنا للخبراء البارزين الذين تحدثوا في الاجتماع .

صدر في جنيف بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢

(٢)

المؤتمر الثمانون

للاتحاد البرلماني الدولي

(صوفيا - ايلول - سبتمبر-١٩٨٨)

جرت جلسة افتتاح المؤتمر في قصر الثقافة الوطني بصوفيا تحت رعاية السيد تيودور جيفكوف ، رئيس الجمهورية البلغارية . وقد استمع الحاضرون في جلسة الافتتاح الى كلمات كل من السادة :

- تيودور جيفكوف ، رئيسر الجمهورية البلغارية

- هانز شتيكرن ، رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي

- الدكتور بيتر فوتوف ، رئيس الشعبة البرلمانية البلغارية

- جان مارتينسون ، ممثل الامين العام للامم المتحدة .

في الفترة ما بين التاسع عشر والرابع والعشرين من ايلول - سبتمبر - ١٩٨٨ جرت في العاصمة البلغارية - صوفيا - أعمال المؤتمر الثمانين للاتحاد البرلماني الدولي وكذلك أعمال الدورة الثالثة والاربعين بعد المائة لمجلس الاتحاد . وقد شاركت في أعمال المؤتمر والمجلس وفود تمثل الشعب البرلمانية في سبع وتسعين بلدا من بلدان العالم بالاضافة الى عدد كبير من الوفود الملاحظة التي تمثل الامم المتحدة والمنظمات البرلمانية الاقليمية وبعض حركات التحرر الوطني ، والمنظمات الانسانية الدولية .

١٤٢ لمجلس الاتحاد (غواتيمالا - نيسان - ابريل ١٩٨٨) .

٣ - طلبات الانتساب واعادة الانتساب للاتحاد .

٤ - الوضع في بعض الشعب الوطنية .

٥ - تقرير الامين العام حول أنشطة الاتحاد منذ الدورة الـ ١٤٢ للمجلس .

٦ - أنشطة اللجنة التنفيذية (تقرير الرئيس) .

٧ - اقتراحات حول انتخاب رئيس المؤتمر الثمانين .

٨ - تعديل المادة ٢/٢٣ من النظام الاساسي (اقتراح الشعبة الكندية) .

٩ - مشروع ميزانية عام ١٩٨٩ والتقديرات الاولى لميزانية عام ١٩٩٠ .

١٠ - تسمية عضوين من المجلس لتدقيق حسابات عام ١٩٨٨ .

١١ - نتائج المؤتمر البرلماني الدولي حول الصحة - قاعدة التنمية في افريقيا (برازافيل - بين ٢٧ حزيران - يونيو الى ١/تموز - يوليو - ١٩٨٨) .

١٢ - تقرير اللجنة البرلمانية لمساندة الحملة الدولية الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط .

وقد اجمعت كلمات المتحدثين في جلسة الافتتاح على اهمية الظروف التي انعقدت فيها المؤتمر البرلماني الدولي الثمانون - هذه الظروف التي تتميز بالانفراج الدولي والميل الى حل الازمات الدولية عن طريق المفاوضات السلمية ، وتحقيق خطوات ملموسة على طريق نزع السلاح في العالم . كما اكد الخطاب اهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات والبرلمانيون في التقريب بين الشعوب ، وتعزيز عملية السلام العالمي ، وتوطيد التفاهم بين الدول في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك في تأكيد حقوق الانسان والدفاع عنها وحمايتها ، وفي ميدان تصفية الاستعمار والتمييز العنصري والابارتايد .



اجتماعات الدورة الثالثة والاربعين بعد المائة لمجلس الاتحاد

انعقدت في اطار المؤتمر الثمانين للاتحاد البرلماني الدولي أعمال الدورة الـ ١٤٣ لمجلس الاتحاد . وناقشت الدورة جدول أعمال واسع تضمن البنود التالية :

- ١ - اقرار جدول الاعمال .
- ٢ - اقرار محاضر الدورة الـ

١٣ - تقرير اللجنة الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين .

١٤ - المؤتمر الحادي والثمانون للاتحاد البرلماني الدولي :

أ - اقرار جدول الاعمال .

ب - المصادقة على قائمة المنظمات الدولية والهيئات الاخرى الملاحظة المدعوة الى متابعة أعمال المؤتمر .

١٥ - الاجتماعات البرلمانية الدولية القادمة .

١٦ - اقتراحات حول انتخاب ثلاثة اعضاء في اللجنة التنفيذية ليحلوا محل كل من السادة :

رابح بيطاط (الجزائر) ، كاربيو كاستيليو (فنزويلا) وبيير (الولايات المتحدة) الذين تنتهي مدة عضويتهم بانقضاء المؤتمر ٨٠ للاتحاد .

١٧ - انتخاب رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي .

١٨ - انشاء مستوى الاعضاء المشاركين في الاتحاد - تعديل المادة ٣ من لوائح مجلس الاتحاد والمادة ٥ من اللوائح المالية .

١٩ - متابعة أنشطة الاتحاد في ميدان البيئة .

٢٠ - اسهام الاتحاد البرلماني الدولي في اعادة توظيف المؤسسات التمثيلية في تشيلي .

ناقش مجلس الاتحاد جميع البنود المدرجة في جدول أعماله واتخذ القرارات والتوصيات المناسبة . وفيما يلي عرض لابرز القرارات والتوصيات التي اتخذها المجلس :

- اقرار محاضر الدورة ١٤٢ لمجلس الاتحاد (غواتيمالا - افريل - ١٩٨٨) .

- الموافقة على طلب الانتساب الى الاتحاد الذي تقدمت به الشعبة البرلمانية في مالطا .

- الموافقة على اعادة انتساب الشعبة البرلمانية في جمهورية افريقيا الوسطى الى الاتحاد .

- تعليق عضوية الشعبة البرلمانية في جزر القمر لعدم تسديدها لاشتراكاتها المالية .

- الموافقة على ترشيح الدكتور بيشر فوتوف ، رئيس الشعبة البرلمانية البلغارية رئيسا للمؤتمر الثمانين للاتحاد البرلماني الدولي .

- الموافقة على تعديل نص المادة ٢/٢٣ من النظام الاساسي للاتحاد بحيث يصبح النص الجديد كاميلي :

المادة ٢/٢٣

رئيس المجلس هو بحكم منصبه ، رئيس للجنة التنفيذية ، وينتخب المؤتمر اثني عشر عضوا ، عشرة منهم من بين أعضاء مجلس الاتحاد الذي يستمرون في عضويته طوال

الترشيحات الى عضوية اللجنة التنفيذية

أ - الموافقة على اقتراح الشعبة الدانماركية ترشيح السيد نورغات الى عضوية اللجنة التنفيذية بدلا عن السيد بيدرسون الذي لم يعد عضوا في البرلمان .

ب - الموافقة بالاجماع على ترشيح السيدة ليلي تقلا (من مصر) الى عضوية اللجنة التنفيذية باعتبارها المرأة الوحيدة المرشحة تنفيذاً للتعديل الذي ادخل على المادة ٢/٢٣ من النظام الاساسي .

ج - الموافقة بعد اجراء الانتخاب، على ترشيح السيد نونيز (نيكاراغوا) ومارشال (بريطانيا) الى عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد وعرض الاقتراح على المؤتمر .

- الموافقة على تقرير لجنة المساندة البرلمانية للنشاطات الرامية الى تسريع عقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط وعلى تمديد مهمة اللجنة حتى المؤتمر القادم .

- اصدار قرار حول ضرورة اسهام الاتحاد البرلماني الدولي في اعادة توطيد المؤسسات التمثيلية في تشيلي .

مدة تكليفهم ، وعضوين من بين المندوبين ككل . ويجب أن يكون اثنان على الاقل من الاعضاء المنتخبين من النساء .

- عقد المؤتمر الحادي والثمانين للاتحاد في العاصمة الهنغارية بودابست في الفترة من ١٣ - ١٨ آذار - مارس ١٩٨٩ .

- الموافقة على أن يتضمن جدول أعمال المؤتمر ، بالاضافة الى البنود المعتادة ، البندين التاليين :

١ - حماية حقوق الاطفال . وسوف يبحث البند في اجتماع مشترك للجنة الثانية والثالثة وهما :

- لجنة القضايا البرلمانية والقانونية وحقوق الانسان .

ولجنة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وشؤون البيئة .

٢ - الاسهام في جهود الامم المتحدة الرامية الى تحقيق تصفية كاملة للاستعمار وانهاء العنصرية والابارتهايد وتعزيز الحقوق الفردية والجماعية للقوميات والاقليات الاتنية .

وسوف تتم مناقشة هذا البند في اطار اللجنة الرابعة وهي

لجنة المناطق غير المستقلة والقضايا الاتنية .



انتخاب رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي

تقدم اربعة مرشحين لمنصب
رئيس مجلس الاتحاد الذي شغل
بانتهاه ولاية السيد هانز ستيركن .
والمرشحون الاربعة هم السادة :
داودا صو (السنغال) جاكهار (الهند)
فوتوف (بلغاريا) وكاستيليو
(فنزويلا) . وقد اجريت الجولة
الاولى من الانتخابات دون أن يحرز
اي من المرشحين الاكثية المطلقة
من الاصوات . وقبل ابتداء الجولة
الثانية أعلن كل من جاكهار
وكوستيليو انسحابهما من المنافسة
التي انحصرت بين مرشحي السنغال
وبلغاريا .

واسفرت نتائج الجولة الانتخابية
الثانية عن فوز السيد داودا صو ،
رئيس الجمعية الوطنية السنغالية ،
بمنصب رئيس مجلس الاتحاد
البرلماني الدولي بأكثرية ١٢٠ /
صوتا مقابل ٤٦ / صوتا نالها
منافسه البلغاري السيد فوتوف .
- الموافقة على اضافة نوع جديد
من العضوية في الاتحاد هو مستوى
الاعضاء المشاركين وذلك بالنسبة
للبرلمانات التي تقيمها ، بموجب
القانون الدولي ، دول ممثلة في
الاتحاد . ويتمتع أعضاء هذا المستوى
من العضوية بحق المشاركة في
الاجتماعات والمناقشات سواء في
اللجان أو الجلسات العامة دون أن

يكون لهم الحق في التصويت
والانتخاب الى المناصب . كما أن
عليهم تسديد مساهمات مالية في
ميزانية الاتحاد وفق نسبة يحددها
المجلس .

وقد وافق مجلس الاتحاد على
قبول البرلمان الاوربي كعضو مشارك
في الاتحاد بعد اقرار اقامة هذا
المستوى من العضوية .



المؤتمر الثمانون للاتحاد البرلماني الدولي

جدول الاعمال - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس

نضمن جدول اعمال المؤتمر
الثمانين للاتحاد البرلماني الدولي
البنود التالية :

١ - انتخاب رئيس ونواب رئيس
المؤتمر .

٢ - تعديل المادة ٢٣/٢ من
النظام الاساسي (اقتراح الشعبة
الكندية) .

٣ - دراسة الطلبات المحتملة
لادراج بند اضافي في جدول اعمال
المؤتمر .

٤ - عمل البرلمانات في تطوير
التعاون الدولي في الميدان الانساني
وفي تحقيق الانسجام بين التشريعات
الوطنية والاعراف والمبادئ

والوسائل الدولية لحقوق الانسان.

٥ - اسهام البرلمانات في تنفيذ قرارات الامم المتحدة حول منح الاستقلال للمناطق المستعمرة وازالة الاستعمار والعنصرية والابارتهايد .

٦ - مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم .

٧ - انتخاب أعضاء الى اللجنة التنفيذية ليحلوا محل السادة (رابح بيطاط - الجزائر) كاريو كاستيليو (فنزويلا) بيسر (الولايات المتحدة) الذين تنتهي فترة عضويتهم بانعقاد المؤتمر الثمانين .

وعند بدء جلسات المؤتمر أعلن السيد هانز ستيركن أن مجلس الاتحاد قد رشح الدكتور بيتر فوتوف ، رئيس الشعبة البرلمانية البلغارية ، ليكون رئيسا للمؤتمر . ووافق المؤتمر بالصفيق على اقتراح المجلس . وقد شكر السيد فوتوف أعضاء المؤتمر على ثقتهم ووعد بأنه سيبذل قصارى جهده ليكون أهلا لتلك الثقة . وطالب من الوفود المشاركة تسمية ممثليها الى منصب نائب رئيس المؤتمر ليتسنى لها المشاركة في ادارة الجلسات .

الطلبات المتعلقة بالبند الاضافي والطارئة

كانت أمام المؤتمر أربعة طلبات

لادراج بند اضافي في جدول الاعمال ، وطالب واحد لادراج بند اضافي طارئ . وذلك على النحو التالي :

الطلبات المتعلقة بالبند الاضافي

أ - طلب الشعب العربية تحت عنوان :

«الانتفاضة الشعبية في الاراضي التي تحتلها اسرائيل»

ب - طلب الشعبة - الكندية - تحت عنوان :

«أهمية تبني جميع الدول وتنفيذها لسياسة اشراف دقيقة بشأن تصدير معدات وتكنولوجيا عسكرية الى البلدان المتورطة بأعمال حربية أو مهددة بالتورط فيها» .

ج - طلب الشعبة - الإيطالية - تحت عنوان :

«مبادرة البرلمانات من أجل دعم الاستراتيجيات الدولية ضد تهريب المخدرات» .

د - طلب الشعبة - الابرانية - تحت عنوان :

«اسهام البرلمانات في ضمان سلامة الطيارات المدنية» .

وكان على المؤتمر أن يختار واحدا من المواضيع المطروحة ليكون عنوانا للبند الاضافي المطلوب . ومعروف أن الطلب الفائز هو الطلب الذي

يحرز أكبر عدد من الاصوات يفوق
الثلثين . وقد اجريت عملية
التصويت على الطلبات الثلاث
الاولى بعد اعلان الوفد الايراني
سحب طلبه لصالح الطلب العربي .
وكانت النتيجة كما يلي :

مع الطلب	ضد الطلب	امتناع	أكثرية الثلثين
الطلب الكندي ٤٢٢ صوتا	٣٧٢	٣٥٨	٥٣٠
الطلب الايطالي ٥٨٨	٢٥٧	٣٢٠	٥٦٤
الطلب العربي ٦٥٩	١٨٣	٢٩٦	٥٦٢

نم تعديل العنوان بحيث اصبح كما
يلي :

«دعم المحادثات من أجل تحقيق
سلام شامل ودائم وعادل بين
العراق وايران على أساس تنفيذ
قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ (لعام
١٩٨٧) .

واحيل الى اللجنة السياسية
التي أعدت مشروع قرار حوله
عرض على الجلسة الختامية للمؤتمر
وتمت الموافقة عليه بالاجماع .

اجتماعات اللجان

اجتمعت في اطار المؤتمر
الشماليين لجان الدراسة الدائمة
الاربع وهم :

١ - لجنة الشؤون البرلمانية
والقانونية وحقوق الانسان - اللجنة
الثانية - وقد ناقشت هذه اللجنة

وهكذا حقق الطلب العربي أكثرية
كبيرة تفوق الثلثين بـ ١٠٧/
اصوات واعتبر هو الطلب الاضافي
الذي ادرج في جدول أعمال المؤتمر
تحت رقم ٨ - .

الطلبات المتعلقة بالبنود الطارئة

- طلب الشعبية العراقية
الشقيقة تحت عنوان :

«مساهمة البرلمانيين في دعم
المفاوضات المباشرة بين العراق
وايران لتحقيق التسوية السلمية
الشاملة والعادلة على أساس التطبيق
الكامل لقرار مجلس الامن الدولي
رقم ٥٩٨» .

وبناء على اقتراح من اللجنة
التنفيذية كلف المؤتمر رئيسه باعداد
عنوان جديد للموضوع وبعد تشاور
السيد فوتوف ، رئيس المؤتمر مع
ممثلي مختلف المجموعات البرلمانية

مناقشتها له الى الجلسة الختامية
للمؤتمر .

الجلسة الختامية للمؤتمر

بعد انتهاء أعمال اللجان واعداد
مشاريع القرارات عقد المؤتمر
جلسته الختامية بعد ظهر يوم
السبت الواقع في ١٩٨٨/٩/٢٤ .
وفي هذه الجلسة قدم مقررو
اللجان تقارير لجانهم ومشاريع
القرارات التي اعدوها الى المؤتمر .
وقد وافق المؤتمر بالاجماع والتصفيق
على مشروع القرار المتعلق بالبند
الرابع من جدول أعمال المؤتمر .
ووافق بأغلبية ٨٧٨ صوتا ضد ٤
اصوات وامتناع ١٤١ مندوبا عن
التصويت على مشروع القرار المتعلق
بالبند الخامس من جدول أعماله .

وأقر المؤتمر مشروع القرار
المتعلق بالانتفاضة الشعبية في
الاراضي العربية المحتلة بأغلبية
٦٣٦ صوتا لصالح القرار ومعارضة
١٣٩ صوتا وامتناع ٢١١ مندوبا
عن التصويت . كما أقر بالاجماع
ايضا مشروع القرار المقدم حول
البند الطارئ الذي وافق المؤتمر
على ادراجه في جدول الاعمال حول
دعم محادثات السلام بين العراق
وايران . ووافق المؤتمر أيضا على
الترشيحات التي اقترحها مجلس
الاتحاد لعضوية اللجنة التنفيذية
كما وافق على اقتراح مجلس الاتحاد

البند الرابع من جدول أعمال المؤتمر
وشكأت لجنة صياغة أعدت مشروع
قرار حوله ثم رفعتة بعد اقراره
في اللجنة الى الجلسة الختامية
للمؤتمر . كذلك انتخبت اللجنة
رئيسا جديدا لها هو السيد
- تافرنير - من فرنسا ، وذلك
بديلا للسيد كوتشيرا
(تشيكوسلوفاكيا) الذي انتهت فترة
رئاسته للجنة .

٢ - لجنة المناطق غير المستقلة
والقضايا الانتيمية - اللجنة الرابعة -
التي ناقشت البند الخامس من
جدول أعمال المؤتمر وقدمت في
الجلسة الختامية مشروع قرار حول
البند المذكور أعدته لجنة صياغة
شكلت لهذا الغرض . وجددت
اللجنة في اجتماعها الاخير انتخاب
رئيسها السيد ساتا من زامبيا .

٣ - لجنة القضايا السياسية والامن الدولي ونزع السلاح (اللجنة الاولى)

التي استدعت للاجتماع بصفة
خاصة بعد أن احيل اليها من قبل
المؤتمر البند الاضافي المتعلق
بالانتفاضة الفلسطينية الذي قرر
المؤتمر ادراجه في جدول أعماله .
وقد اجتمعت اللجنة تحت رئاسة
نائب رئيسها السيد العربي الملاخ
(نونس) وشكأت لجنة صياغة أعدت
مشروع قرار حول البند رفعتة بعد

التؤسسي ورئيس مجلس الاتحاد
البرلماني العربي .

كذلك شاركت الامانة العامة
للالاتحاد بوفد ضم الامين العام
للالاتحاد السيد عبد الرحمن بوراوي،
والامين العام المساعد وأربعة من
المترجمين الفوريين .

وقد عقدت الوفود العربية
المشاركة عدة لقاءات فيما بينها
لتنسيق مواقفها ازاء القضايا
المطروحة على جدول أعمال المؤتمر
لا سيما فيما يتعلق بالبند الاضافي
الذي طالبت ادراجه حول الانتفاضة
الشعبية في الاراضي المحتلة ،
وبالبند الطارئ حول الحرب
العراقية الايرانية ، وانتخابات
رئاسة الاتحاد وأعضاء اللجنة
التنفيذية .

كذلك شاركت الوفود العربية في
لقاءات تنسيقية عقدت مع وفود
برلمانات دول عدم الانحياز ومع
وفود البرلمانات الافريقية لهذه
الغاية أيضا .

وعقد وفد من الاتحاد البرلماني
العربي برئاسة الاستاذ رشيد صفر،
رئيس الاتحاد وعضوية ممثلين عن
وفود كل من : الاردن - تونس -
الجزائر - فلسطين اجتماعا مع
لجنة المساندة البرلمانية الدولية
لعقد المؤتمر الدولي للسلام حول
الشرق الاوسط . وجرى تبادل

تعديل المادة ٢٣/٢ من النظام
الاساسي على نحو ما بينا في
توصيات المجلس (راجع ص
من هذا العدد) .

وقبل اعلان اختتام المؤتمر تحدث
ممثلو المجموعات البرلمانية المختلفة
مكررين شكرهم للشعبة البلغارية
على حفاوتها وحسن تنظيمها للمؤتمر
وأكدوا ضرورة العمل على تنفيذ
القرارات الصادرة عنه . وبدوره
شكر رئيس المؤتمر السيد بيتر
فوتوف جميع المشاركين على المشاعر
الودية التي أبدوها نحو بلاده
وتمنى للجميع عودة سالمة الى
بلدانهم . ثم اعلن عن اختتام أعمال
المؤتمر الثمانين للاتحاد البرلماني
الدولي .

نشاط الوفود العربية

شاركت في أعمال المؤتمر وفود
تمثل اثنتي عشرة شعبة برلمانية
عربية أعضاء في الاتحاد البرلماني
العربي في البلدان الشقيقة التالية :
الاردن - الامارات العربية المتحدة -
تونس - الجزائر - السودان -
سورية - الصومال - العراق -
فلسطين (بصفة ملاحظ) - المغرب -
اليمن الديمقراطية - اليمن العربية .

وشارك في المؤتمر أيضا الاستاذ
رشيد صفر ، رئيس مجلس النواب

الآراء مع أعضاء اللجنة وتقدير جهودها وحثها على مواصلة العمل من أجل تحقيق هدفها النبيل .

وساهم وفد الامانة العامة للاتحاد في كافة النشاطات التي قامت بها الوفود العربية ، وأجرى الامين العام العديد من الاتصالات مع مختلف الوفود المشاركة وممثلي المجموعات البرلمانية بهدف التنسيق معها حول القضايا المشتركة .



ملاحظات على هامش المؤتمر

١ - تميز المؤتمر الثمانون للاتحاد البرلماني الدولي بحدثين بارزين : **الاول سياسي** وهو المتعلق بالطلب العربي حول ادراج بند اضافي يتعلق بانتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني، و**الثاني انتخابي** يتعلق بانتخاب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي .

٢ - نجحت الوفود العربية هذه المرة بادراج موضوع الانتفاضة الشعبية في جدول أعمال المؤتمر بأغلبية هامة ، كما نجحت في استصدار قرار هام حول الموضوع بأغلبية كبيرة نسبيا ، وذلك رغم المعارضة التي ووجه بها الموضوع سواء عند مناقشة ادراج الطلب أم عند مناقشة مشروع القرار .

٣ - تميزت معركة انتخاب رئيس الاتحاد بالكثير من الحيوية والعمل الكواليسي . وقد تبين أن السنغال قد قامت بجهد كبير /دبلوماسي ودولي/ قبل فترة طويلة من انعقاد المؤتمر لدعم ترشيح ممثلها السيد داودا صو لمنصب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي .



وفيما يلي النص الكامل للقرار الذي أصدره المؤتمر حول الانتفاضة الشعبية في الاراضي العربية المحتلة :

قرار المؤتمر الثمانين للاتحاد البرلماني الدولي حول :

((الانتفاضة الشعبية في الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل))

اقر بأغلبية (٦٣٦) صوتا لصالح القرار ، ومعارضة (١٣٩) صوت وامتناع (٢١١) مندوبا عن التصويت

* * *

المؤتمر الثمانون للاتحاد البرلماني الدولي

متابعا بقلق الفظائع الجارية والمتواصلة في الاراضي العربية المحتلة وتأثير مثل هذه الفظائع على المدنيين الابرياء ، وبخاصة الحرمان من الحقوق والحريات الملازمة للروح الانسانية ، **ومعترفا** بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال ، بما في ذلك الحق في تشكيل دولته المستقلة الخاصة به ؛

ملاحظا القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي والاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي ؛

١ - **يشجب ويستنكر بقوة الانتهاكات اليومية الفاضحة التي** تقوم بها اسرائيل لاتفاقيات جنيف (١٩٤٩) والبروتوكولات الملحقه بها فيما يتعلق بمعاملة سكان الاراضي العربية المحتلة وممارسات القوات الاسرائيلية والمستوطنين الاسرائيليين ؛

٢ - **يطلب من اسرائيل** سحب قواتها من جميع الاراضي العربية ، وانهاء احتلالها لهذه الاراضي بما فيها ذلك الجزء من القدس العربية الذي احتلته في عام/١٩٦٧ ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان ، والانصياع لارادة المجتمع الدولي بالكف عن ممارساتها القمعية ، واطلاق سراح كافة الوطنيين العرب المعتقلين والمحكومين ، والسماح لجميع المرحلين بالعودة الى وطنهم ؛

٣ - **يناشد** جميع الاطراف المعنية الامتناع عن القيام بأي عمل ينتهك القانون الدولي وحقوق الانسان ، ويشير الى أن الادارة العسكرية الاسرائيلية تتحمل مسؤولية خاصة اثناء فترة الاحتلال العسكري ، **ويستنكر ويدين** المعاملة القمعية والانسانية للشعب الفلسطيني الاعزل من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلية ويطالب تلك السلطات بوضع حد لتلك المعاملة ؛

٤ - **يجدد** التزامه بحل سلمي للامنة ، على أساس الاعتقاد الجازم بأن عملية سلام حقيقية هي أمر ممكن ؛

٥ - **يؤكد** بأن المبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها تسوية عادلة ، دائمة وشاملة لنزاع الشرق الاوسط هي التخلي عن استخدام العنف كوسيلة لحل النزاعات ، وضمان أمن جميع الدول والشعوب في المنطقة الذي يشتمل بالضرورة على حق اسرائيل بالوجود ضمن حدود آمنة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ؛

٦ - **يؤكد مجددا** دعمه للمؤتمر الدولي للسلام الذي يجب أن يعقد تحت رعاية الامم المتحدة ويضم كافة الاطراف المعنية ، بما فيها اسرائيل والاردن ، وسورية ومصر ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وكذلك الاعضاء الدائمين الآخرين في مجلس الامن الدولي ، وأن يعقد المؤتمر وفقا لميثاق الامم المتحدة وقراري مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢) و (٣٣٨) وجميع قرارات الامم المتحدة الاخرى المتعلقة بذلك ؛

٧ - **يرحب** بجميع المبادرات الدولية ، ولا سيما المبادرات التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي والهادفة الى تقريب وجهات النظر لحل المشكلة الفلسطينية على أساس ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ؛

٨ - **يساند** جهود الفلسطينيين في التوصل الى حل تفاوضي على أساس الاعتراف المتبادل والمتزامن ، وبما يمهّد الطريق الى سلام عادل ودائم ، **ويدعو** الى إزالة كافة العقبات على طريق هذه العملية ؛

٩ - **يشدد** على ضرورة بذل كل جهد ممكن لتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، **ويدعو** المجتمع الدولي الى تقديم المساعدات الاقتصادية والانسانية ؛

١٠ - **يطالب الامم المتحدة** بضمان حماية المواطنين الفلسطينيين وأمنهم وذلك بوضع الاراضي المحتلة من قبل اسرائيل تحت اشراف دولي بانتظار عقد المؤتمر الدولي حول السلام في الشرق الاوسط بهدف ايجاد حل عادل دائم وشامل لهذا النزاع ؛

١١ - **يوصي** بأن يشكل مجلس الاتحاد البرلماني الدولي مجموعة عمل مكونة من الاسرائيليين والفلسطينيين والوفود الاخرى في المؤتمر تعمل تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي ؛

١٢ - **يعبر عن شكره وقبوله** لاقتراح الشعبة الوطنية المصرية بأن ترسل الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، بأسرع ما يمكن ، بعثة لتقصي الحقائق من قبل الاتحاد البرلماني الدولي ؛ **ويوصي** بأن يأخذ مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ، بصورة عاجلة ، التدابير المناسبة لارسال تلك البعثة على أن تتقدم البعثة الى مجلس الاتحاد القادم بتقرير عن نتائج عملها .



(٣)

الاجتماع السنوي للحوار البرلماني العربي - الاوربي

الرباط ١٤ - ١٦ / ١٠ / ١٩٨٨

مقدمة

في الفترة من الرابع عشر وحتى السادس عشر من تشرين الاول - اكتوبر ١٩٨٨ انعقد في العاصمة المغربية /الرباط/ الاجتماع السنوي للحوار البرلماني العربي الاوربي بالتنسيق بين الاتحاد البرلماني العربي والرابطة البرلمانية للتعاون العربي الاوربي . وقد شارك في الاجتماع برلمانيون عرب واوروبيون يمثلون احدى وعشرين شعبة برلمانية وطنية عربية واوروبية في كل من البلدان العربية والاوروبية التالية :

«الاردن - الامارات العربية

المتحدة - تونس - جيبوتي -
السودان - سورية - الصومال -
فلسطين - لبنان(١) - المغرب -
اليمن العربية - النمسا - بلجيكا -
الدانمارك - المانيا الاتحادية -
فرنسا - ايرلندا - النروج -
البرتغال - السويد وبريطانيا ،

١ - مثل لبنان في الاجتماع سمادة السفير سامي قرنفل ، سفير لبنان في المغرب ، نظرا لتعذر وصول وفد من مجلس النواب للمشاركة في الاجتماع . وقد أسهم السيد قرنفل في جميع مداولات الاجتماع سواء على مستوى النقاش العام أم على مستوى لجنة الصياغة .

بالإضافة الى ممثلي الامانتين العامتين لكل من الاتحاد والرابطة . كذلك شارك في الاجتماع ممثلو شعبة الرابطة في البرلمان الاوربي . وحضر اللقاء بصفة ملاحظ وفد من مؤتمر الشعب العام في الجماهيرية الليبية بدعوة من قبل رئاسة الاتحاد والشعبة المغربية المضيفة .

جدول أعمال الاجتماع

من خلال الاتصالات التي جرت بين الامانتين العامتين لكل من الاتحاد والرابطة ، وبالتشاور مع رئاسة الاتحاد ، تم الاتفاق على أن يتضمن جدول أعمال اجتماع الرباط البنود التالية :

١ - تقرير الامانتين العامتين حول الأنشطة منذ اجتماع فيينا واقتراحات حول تعزيز علاقات التعاون بين الاتحاد والرابطة .

٢ - دور البرلمانين العرب والاوربيين في دعم الجهود الرامية الى احلال السلام في الشرق الاوسط ، وبصورة خاصة فيما يتعلق ب :

١ - التصدي للممارسات القمعية الاسرائيلية في مواجهة انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني ، والعمل على ضمان انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة في فلسطين والجزولان وجنوب لبنان .

ب - المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط .

ج - تنشيط الجهود الدولية الرامية الى الاسراع في تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ حول الحرب العراقية - الايرانية .
د - الوضع في لبنان .

٣ - مساهمة البرلمانين العرب والاوربيين في اقامة الحوار المتوسطي وتعزيز التعاون بين دول البحر الابيض المتوسط .

٤ - التعاون العربي - الاوربي في ايجاد حلول واقعية لمشكلة المديونية في بلدان العالم الثالث بما يخدم مشاريع التنمية في هذه البلدان .

جلسة الافتتاح

قبل افتتاح الاجتماع رسميا ، وبدعوة من مجلس النواب المغربي ، حضر جميع أعضاء الوفود المشاركة جلسة افتتاح دورة مجلس النواب المغربي التي جرت بعد ظهر يوم الجمعة الموافق ١٤/١٠/١٩٨٨ والتي قام بافتتاحها جلالة الملك الحسن الثاني ، ملك المملكة المغربية الشقيقة ، حيث ألقى خطابا تناول فيه الاوضاع السياسية في العالم وفي منطقة المغرب بوجه خاص ، وتعرض الى المهمات المترتبة على

اعضاء مجلس النواب خلال الدورة الجديدة .

وصباح يوم السبت ١٥/١٠/١٩٨٨ جرت جلسة الافتتاح الرسمي في القاعة الرئيسية من مبنى مجلس النواب المغربي بحضور شخصيات حكومية مغربية وممثلي السلك الدبلوماسي في الرباط . افتتح الجلسة السيد أحمد عصمان ، رئيس مجلس النواب المغربي ، الذيلقى كلمة رحب فيها بالوفود العربية والاوربية المشاركة في الاجتماع ، وأشار الى أهمية انعقاد الاجتماع في المغرب بسبب موقعه الجغرافي واتصالاته الحضارية والتاريخية مع افريقيا واوربا . وتناول السيد عصمان في كلمته بنود جدول أعمال الاجتماع مؤكدا اهميتها وأهمية الحوار بين البرلمانين العرب والاوربيين حولها . كذلك أشار السيد عصمان الى العلاقات العربية - الاوربية التي نشأت بحكم الموقع ونمت بفعل المصالح المشتركة والتجارب مع المميزات الحضارية والقناعات الامنية والسياسية ، مؤكدا أنه على الطرفين التعاون الجاد والالتزام بمزيد من الحيوية والديناميكية لفتح الطريق أمام المساعي الحميدة الهادفة الى القضاء على بؤر الفتنة والتصددع وتمهيد الارضية الصالحة لتعاون بناء ومثمر فيما بينهما .

وتحدث في جلسة الافتتاح السيد مايكل لانيفان ، الرئيس المشارك للرابطة البرلمانية للتعاون العربي - الاوربي ، فأبرز أهمية اللقاء وأعطى لمحة موجزة عن نشأة الرابطة وأهدافها ، مركزا ، بصورة خاصة ، على سعيها الدائب من أجل تنمية علاقات التعاون مع العالم العربي على مختلف المستويات ، ودعم النضال المشروع للشعب العربي الفلسطيني في سبيل حقوقه الوطنية الثابتة .

وألقي السيد عزوز الرباعي ، رئيس وفد الشعبة التونسية الشقيقة ، كلمة رئاسة الاتحاد البرلماني العربي ، فأكد مجددا أهمية الحوار البرلماني العربي - الاوربي وأعرب عن ارتياحه للانجازات التي حققها الاتحاد البرلماني العربي على مستوى نشاطه الدولي منوها بالنجاح الذي حققته الوفود العربية في المؤتمر الثمانين للاتحاد البرلماني الدولي بادراج قضية انتفاضة الشعب الفلسطيني كبنء اضافي في جدول أعمال المؤتمر . وتمنى أن يخرج اجتماع الحوار بالنتائج الايجابية من أجل تعميق مسيرته وتعزيز التعاون العربي - الاوربي .

كذلك ألقى السيد بوك ، ممثل المجموعة الاوربية في المغرب ، كلمة نوه فيها بالاهمية التي توليها

اوربا مع مطلع القرن المقبل . وفي ختام رسالته تمنى السيد القليبي للاجتماع النجاح في التوصل الى توصيات تخدم تعزيز العلاقات العربية - الاربية وتوطيد السلام في العالم .

المذكرات وأوراق العمل

أعدت كل من الامانتين العامتين للاتحاد والرابطة تقريرا موجزا عن نشاطات كل منهما منذ الاجتماع الاخير في فيينا (ايلول - سبتمبر ١٩٨٦) . كذلك أعدتا مذكرات تعرض وجهة نظر كل من المنظمتين حول بنود جدول الاعمال . وترجمت أوراق العمل جميعها الى اللغات الثلاث : العربية والانكليزية والفرنسية .

وفضلا عن مذكرات الامانة العامة تقدمت كل من الشعبتين السودانية والمغربية بمذكرات اضافية حول بعض بنود جدول الاعمال لاسيما : الحوار المتوسطي ، والمديونية . وقد وزعت المذكرات على المشاركين وشكلت اسهاما في تعميق النقاش حول القضايا التي تناولها .

اجتماع الوفود العربية

عقد أعضاء الوفود البرلمانية العربية المشاركون اجتماعا لهم صباح يوم الجمعة الموافق ١٤/١٠/١٩٨٨ للبحث في تنسيق المواقف العربية

المجموعة الاقتصادية الاربية لتعاونها مع العالم العربي ، مشيرا في هذا الصدد الى الاتفاقيات المبرمة بين المجموعة وعدد كبير من البلدان العربية . ثم أكد اهتمام دول المجموعة بالاوزاع الجارية في الشرق الاوسط والذي عبر عنه البيان الصادر مؤخرا عن البلدان الاثني عشر والذي يؤيد الجهود الدولية حول حرب الخليج ، ويساند فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الاوسط . وعبر السيد بوك في ختام كلمته عن الامل في أن يسهم الحوار البرلماني العربي - الاربى في تطوير العلاقات بين اوربا والعالم العربي .

وفي ختام الجلسة الافتتاحية تلى السيد عبد الرحمن بوراوي ، الامين العام للاتحاد البرلماني العربي رسالة موجّهة الى الاجتماع من السيد الشاذلي القليبي ، الامين العام لجامعة الدول العربية يعبر فيها عن اسفه لعدم تمكنه من المشاركة في الاجتماع ، ويؤكد أن الحوار البرلماني العربي الاربى يكتسب أهمية خاصة من حيث انه يعزز الاستراتيجية العربية - الاربية التي وضعت منذ عام ١٩٧٥ أسس تعاون اجتماعي يتطلع الى اقامة بنية وهياكل متطورة تأخذ بعين الاعتبار مستقبل العلاقات مع

ازاء القضايا المطروحة في جدول
أعمال اجتماع الحوار .

افتتح الاجتماع السيد بلقاسم
البنظي من الوفد التونسي ، باسم
رئاسة الاتحاد ، ثم اقترح أن
يتراأس الاجتماع السيد محمد سعد
العلمي ، نائب رئيس مجلس النواب
المغربي ، ورئيس الوفد المغربي الى
اجتماع الحوار . وناقش الاجتماع
القضايا المدرجة في جدول أعماله
والمعلقة أساسا بتنسيق مواقف
الوفود العربية في اجتماع الحوار .
وتم تشكيل لجنة صياغة من ممثلي
جميع الوفود العربية المشاركة في
الاجتماع لوضع صيغة أولية لمشروع
بيان ختامي يجري الاستناد اليه
عند المناقشة مع البرلمانيين
الاوربيين .

وقد اجتمعت لجنة الصياغة
العربية مساء نفس اليوم . وبعد
مناقشة مطولة ، لكيفية عمل اللجنة
خاصة في مجال الافكار التي يرغب
الجانب العربي تضمينها في البيان
الختامي ، اتفق الحضور على
تشكيل لجنة مصغرة بعضوية ممثلي
كل من : المغرب - وفلسطين اسندت
اليها مهمة وضع صياغة للافكار
المشار اليها على أن تعرض مشروعها
على لجنة الصياغة بكامل أعضائها .

وقد اجتمعت الوفود العربية
بعد ظهر يوم الاحد ، وعرضت
اللجنة المصغرة مشروعها وتم تأكيد

الافكار التي ينبغي ادراجها في
البيان الختامي . وقد استمر
الاجتماع الاخير هذا وقتا طويلا
وتداخل مع موعد استئناف الجلسة
العامة للاجتماع ، الامر الذي أدى
الى تأخير افتتاح الجلسة من جهة،
وأثار انزعاج بعض أعضاء الوفود
الاوربية من جهة أخرى . وقد
عبر هؤلاء عن انزعاجهم في الجلسة
الختامية خاصة عندما اثاروا بعض
التحفظات على بعض ما جاء في
البيان الختامي وطالبوا بأن يفسح
المجال لهم في المرات القادمة ، لكي
يدرسوا مشروع البيان الختامي
قبل عرضه للنقاش والاقرار في
الجلسة الختامية . وقد أيد
المجتمعون العرب والاوربيون
بالاجماع هذه الملاحظة ، وقرروا
الاحذ بها في الاجتماعات القادمة .

جلسات العمل

عقدت في اطار الاجتماع ، أربع
جلسات عمل نوقشت فيها بنود
جدول الاعمال من خلال المداخلات
التي قدمها أعضاء الوفود البرلمانية
العربية والاوربية . وقد تناوب على
رئاسة الجلسات ممثلون عرب
واوربيون من مختلف الوفود
المشاركة .

الجلسة الختامية والبيان الختامي

في جلسة العمل الثالثة شكل

الجلسة الختامية ، كما قدم
الاعتراض خطيا الى الامانة العامة
للاتحاد .

كذلك سجل المندوبان الفرنسي
والدانماركي تحفظهما على بعض
الفقرات الواردة في البيان ، لاسيما
تلك التي اغفلت الاشارة الواضحة
الى ضرورة الاعتراف بأمن اسرائيل
ووجودها . واعتبرا أن الفقرة كما
وردت في البيان الختامي تفتقد
الى التوازن ، كذلك تحفظا على عدم
اشارة البيان الى ضرورة الاعتراف
المتبادل بين اسرائيل ومنظمة
التحرير الفلسطينية . غير أنهما
بعد التوضيحات التي قدمها السيد
كرستوفر مهيو رئيس الجلسة ،
أعلنا موافقتهما على البيان كما
عرضته لجنة الصياغة .

* * *

وفيما يلي النص الكامل للبيان
الختامي الذي صدر عن الاجتماع :

البيان الختامي

المصادر عن اجتماع الرباط للحوار البرلماني العربي - الاوربي

القائه خطاب الافتتاح للدورة
الجديدة لمجلس النواب المغربي كما
يبارك المشاركون في المؤتمر مساهمة
خلالته في اقرار السلم في مجموع
المنطقة .

ويعبر المؤتمر بالاجماع عن
تشكراتهم الخالصة لرئيس وأعضاء
البرلمان المغربي وكذلك للشعب

الاجتماع لجنة صياغة لوضع مشروع
بيان ختامي يعكس ما اتفق عليه
المشاركون في اجتماع الحوار .
وقد تشكلت اللجنة على النحو
التالي

عن الجانب العربي فلسطين-المغرب
عن الجانب الاوربي ايرلندا-فرنسا

وضعت اللجنة مشروع بيان
ختامي تضمن الافكار الرئيسية التي
طرحت في الاجتماع وعرض البيان
في الجلسة الختامية للاجتماع
وتمت الموافقة عليه مع بعض
التحفظات التي أبداهها بعض
المندوبين . فقد اعترض الوفد
السوري على الفقرة الخاصة بتقييم
تصريحات السيد ياسر عرفات ،
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية
في ستراسبورغ . وقد سجل
رئيس الوفد اعتراض الشعبة
السورية على الفقرة المذكورة أثناء

إن مؤتمر الحوار البرلماني
الاوربي - العربي المنعقد في الرباط
من ١٤ - ١٦ اكتوبر/تشرين أول
١٩٨٨ يعبر لصاحب الجلالة الملك
الحسن الثاني ملك المملكة المغربية
عن عميق امتنانه للشرف الذي
حظي به المشاركون في المؤتمر
لترحيب جلالته بهم في المغرب عند

المغربي على حرارة الاستقبال وكرم الضيافة خلال مقامهم في المغرب .
ويشارك المشاركون في الحوار التحسن الحاصل في العلاقات بين دول شمال افريقيا والجهود الدولية، وجهود الرؤساء الخمس لدول المنطقة لتحقيق وحدة المغرب العربي .
وقد سجل المشاركون بارتياح المبادرات الدولية الهادفة الى تحقيق حلول عادلة لبعض النزاعات الاقليمية والحصول على نتائج ايجابية في هذا الشأن نتيجة الوفاق الحاصل بصفة عامة في العلاقات الدولية .

وبهذا الخصوص لاحظ المؤتمر عدم تحقيق أي تقدم فيما يخص قضية فلسطين ، ويرون ضرورة اتخاذ اجراءات استعجالية لوضع حد للممارسات القمعية والانسانية التي تقترفها السلطات الاسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وبخاصة منذ اندلاع الانتفاضة .

وكما يلاحظون أن اتفاقية جنيف الرابعة التي انضمت لها اسرائيل تنتهك يوميا من طرفها في الاراضي المحتلة . ويذكر المشاركون بأن هذه الاتفاقية تنص على ضرورة التزام الموقعين ، ليس فقط باحترام بنودها ، بل كذلك ، بالعمل على أن تحترم وتطبق من طرف الآخرين . وعليه فان ذلك يلزم الموقعين بايجاد السبل لمعاقبة هذه

الخروقات ولوضع حد لها .
ويعتبر المشاركون أن المبادئ التي يقوم عليها الحل العادل والدائم والشامل للنزاع في الشرق الاوسط يجب أن تركز على التخلي عن استعمال القوة والعنف والضرب وضمان أمن وسلام دول وشعوب المنطقة واقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة والاستقلال الوطني .

ويشني المشاركون على التصريح الاخير للسيد ياسر عرفات عند زيارته لاستراسبورغ (١) ويؤكدون أهمية مساهمة منظمة التحرير الفلسطينية في مسلسل السلام ، ويأملون ردا ايجابيا من الجانب الاسرائيلي .

وإذ يلاحظ المشاركون فشل المحاولات الرامية الى الوصول الى السلام بحلول ثنائية أو جزئية فانهم يعبرون عن اعتقادهم أن الحل الامثل لتجسيد هذه المبادئ يكمن في دعوة المؤتمر الدولي لسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة وبحضور كافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة ، وكذلك الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الدولي ، ويسجلون في هذا الصدد بارتياح الدعم الذي اعلنته الدول الاوربية لانعقاد هذا المؤتمر .

(١) سجلت الشعبة السورية تحفظها على هذه الفقرة من البيان .

بزيارة هذه الاراضي للوقوف على الظروف العصيبة التي ارغم الفلسطينيين على العيش فيها .

يطالب المشاركون في المؤتمر ببذل أقصى الجهود الدولية للاسراع في تطبيق قرار مجلس الامن الدولي رقم ٥٩٨ لاحلال السلام الدائم بين ايران والعراق .

يقدر المشاركون عاليا التدابير المتخذة والاقتراحات المقدمة حول تخفيف عبء خدمة الدين العام الخارجي للبلدان السائرة في طريق النمو ، ويأملون أن يؤدي تعاون عربي أوربي اعمق الى تحسين وتعميم التدابير المتخذة .

ويدعو المشاركون جميع البرلمانين العرب والاوربيين للعمل سوية على تعزيز التعاون بين دول حوض البحر الابيض المتوسط لجعل هذه المنطقة منطقة سلام ورخاء اقتصادي والمحافظة على بيئتها الطبيعية . وفي هذا الصدد فان اجتماع الرباط يقترح العمل في اقرب الاجال على تنظيم اللقاء الاول لممثلي برلمانات البلدان الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوربية ودول البحر الابيض المتوسط غير الاعضاء في المجموعة بهدف تأسيس مجلس مشترك يتألف من عدد متساو من الاعضاء من كل جانب .

صدر في الرباط في ١٦/١٠/١٩٨٨

وفي انتظار انعقاد المؤتمر ، يرى البرلمانيون الاوربيون والعرب ضرورة أن تتحمل منظمة الامم المتحدة مسؤولية حماية وأمن المواطنين الفلسطينيين وذلك بوضع الاراضي المحتلة من طرف اسرائيل تحت اشراف دولي ، ويعتبرون أنه من المالح أيضا ضمان الانسحاب من جميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

ويشني المشاركون في المؤتمر بالجهود الدولية المبذولة للحفاظ على وحدة وسيادة لبنان واستعادة وحدته الترابية وذلك بجلاء القوات الاسرائيلية عن الاراضي التي تحتلها في جنوب هذا القطر ، كما يعبرون عن أملهم في التوصل عما قريب ، الى نتائج ملموسة فيما يخص اعادة الشرعية الوطنية لهذه الدولة ، ويعبرون عن دعمهم للدور الذي تلعبه قوات الطوارئ الدولية في لبنان ويقدرون دورها الحيوي كما يوجهون نداء الى جميع الاطراف المعنية للعمل على اطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في لبنان .

ويحيون العمل الذي تنجزه في الاراضي المحتلة وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ويؤكدون الضرورة الماحة لمتابعة زيادة دعمها المالي ويلحون كذلك على ضرورة قيام أكبر عدد من البرلمانين

(٤)

الملتقى الثالث للخبرات التشريعية

(الرباط ١٨ - ١٩/١٠/١٩٨٨)

من : المملكة الاردنية الهاشمية -
دولة الامارات العربية المتحدة -
الجمهورية التونسية - جمهورية
جيبوتي - جمهورية السودان -
الجمهورية العربية السورية -
جمهورية الصومال الديمقراطية
الشعبية - المملكة المغربية -
الجمهورية العربية اليمنية ، كما
حضر بصفة ملاحظ وفد عن
الجمهورية العربية الليبية الشعبية
الاشتراكية العظمى .

انعقدت جلسة الافتتاح الرسمية
بمقر مجلس النواب المغربي برئاسة،
الاستاذ عزوز الرباعي ، رئيس وفد
الشعبة التونسية الشقيقة نيابة عن
السيد رئيس مجلس الاتحاد .

تنفيذا لقرار مجالس الاتحاد
الثامن عشر (تونس ٢٥ - ١/٢٧/
١٩٨٨) ، ولاحقا للاتصالات
والمشاورات التي أجرتها الامانة
العامة مع الشعب الاعضاء وبالتنسيق
مع رئاسة الاتحاد والشعبة المضيفة،
انعقد في الرباط - عاصمة المملكة
المغربية الشقيقة ، يومي ١٨ - ١٩/
١٩٨٨/١٠ ، الملتقى الثالث للخبرات
التشريعية ، لمناقشة موضوع :

«دور السلطات التشريعية
والتنفيذية في اقتراح القوانين
واجراءات اقرارها وتعديلها» .

حضر الملتقى وفود عن الشعب
البرلمانية العربية الشقيقة في كل

تتمكن من تقديم دراسات مكتوبة ،
ملاحظاتها الشفوية ، على أن يتبع
نفس الأسلوب المتقدم في مجال
طرح الاستفسارات والاجابة عنها .
وهكذا وخلال الجلسات التي
استمرت أثناء فترات قبل وبعد
ظهر ومساء يوم ١٨/١٠ فقد استمع
المشاركون الى مداخلات السادة
النواب ممثلي الشعب الاعضاء
التالية :

علي احمد العامري

— الامارات العربية المتحدة

حسن الكايد

— الاردن

احمد العلي

— سورية

احمد القادري

— المغرب

حسن محمد الشيخ ادريس

— السودان

عبد الله عصوبلة سياد

— الصومال

عزوز الرباعي

— تونس

حمود بيدر

— اليمن الشمالي

عبد الرحمن بوراوي

— الامين العام للاتحاد

في الجلسة الختامية للملتقى
التي انعقدت مساء الثلاثاء بمقر

وفي بداية الجلسة ابلغ الاستاذ
الرباعي ، تحيات السيد رئيس
مجلس الاتحاد واعتذاره لعدم تمكنه
من الحضور شخصيا في اشغال
الملتقى وتمنياته بنجاح الملتقى وأعرب
الاستاذ الرباعي باسم الوفود
المشاركة عن الشكر والتقدير للشعبة
البرلمانية المغربية الشقيقة على
استضافتها لاشغال هذا الملتقى ،
ونوه بالجهود التي تبذلها هذه
الشعبة لدعم الاتحاد البرلماني
العربي .

واكد الاستاذ الرباعي ، أهمية
هذه الملتقيات لانها كما قال ، تدرج
في اطار تحقيق أهداف الاتحاد
الرامية الى تعميق المفاهيم والقيم
الديمقراطية في الوطن العربي ،
ولانها كذلك تمكن البرلمانيين العرب
من اجراء حوار بناء وصريح حول
سبل الاستفادة المتبادلة من التجارب
التشريعية والبرلمانية في الاقطار
العربية .

بتكليف من المشاركين ، اشرف
السيد عزوز الرباعي ، رئيس الوفد
التونسي على تسيير اشغال جلسات
الملتقى . وحول طريقة العمل فقد
اتفق المشاركون على اتباع أسلوب
عمل بمقتضاه يقدم المحاضر ملخصا
عن الدراسة المكتوبة أولا يلي ذلك
طرح الاستفسارات فيجيب عنها
المحاضر أو أحد أعضاء وفد بلاده ،
وبعد ذلك تقدم الوفود التي لم

مجلس النواب ، استمع الحضور الى مشروع بيان ختامي ، أعدته لجنة صياغة بتكليف من المشاركين ، وبعد مناقشة مضمونه ، أقره الملتقى بالاجماع .

وبالمصادقة على البيان الختامي أعلن السيد ، رئيس الجلسة انتهاء الاشغال ، بعد أن شكر الحضور وجميع من ساهم في العمل على عقد هذا الملتقى وأنجابه . مؤكداً على جدية عمق النقاش الذي دار

ونشر فيما يلي البيان الختامي الصادر عن الملتقى :

البيان الختامي

الصادر عن الملتقى الثالث للبرلمانيين العرب لتبادل الخبرات التشريعية

الرباط ١٨ - ١٩ / ١٠ / ١٩٨٨

تنفيذا لقرار مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثامن عشر المنعقد بتونس بتاريخ ٢٥ - ٢٧ يناير/كانون ثاني ١٩٨٨ .

وتلبية للدعوة الكريمة التي تلقتها الشعب البرلمانية العربية الاعضاء من الشعبة البرلمانية للمملكة المغربية الشقيقة ، انعقد بالرباط الملتقى الثالث للخبرات التشريعية في يومي ١٨ - ١٩ / ١٠ / ١٩٨٨ وكان موضوعه .

« دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في اقتراح القوانين واجراءات اقرارها وتعديلها » .

وقد شارك في الملتقى مندوبون عن الشعب البرلمانية في البلدان العربية التالية :

- المملكة الاردنية الهاشمية

- دولة الامارات العربية المتحدة

- الجمهورية التونسية

- جمهورية جيبوتي

- جمهورية السودان
 - الجمهورية العربية السورية
 - جمهورية الصومال الديمقراطية الشعبية
 - المملكة المغربية
 - الجمهورية العربية اليمنية
 - الامين العام للاتحاد البرلماني العربي
- كما حضر بصفة ملاحظ وفد عن الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .

وقد افتتح جلسة المنتدى السيد عزوز الرباعي رئيس وفد الشعبة البرلمانية في الجمهورية التونسية الشقيقة ، نيابة عن السيد رئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي ، بكلمة عبر فيها عن شكر وتقدير المشاركين للشعبة البرلمانية المغربية الشقيقة على استضافتها للمنتقى وأعماله - كما أكد أن موضوع المنتدى يدخل في اطار تحقيق أهداف الاتحاد البرلماني الرامية الى تعميق المفاهيم والقيم الديمقراطية في الوطن العربي .

وقد استمع المشاركون الى مداخلات مكتوبة وشفوية مقدمة من مندوبي الشعب المشاركة التالية أسماؤهم .

السيد : علي أحمد العامري	الإمارات العربية المتحدة
معالي حسن الكايد	الأردن
السيد الدكتور أحمد العلي	سوريا
السيد أحمد القادري	المغرب
السيد حسن محمد الشيخ ادريس	السودان
السيد عبد الله عصبولة سياد	الصومال
السيد عزوز الرباعي	تونس
السيد حمود بيسدر	اليمن الشمالي

وخلال المداخلات والمناقشات التي تمت في الجلسات المتعاقبة عبر المشاركون عن التطور الايجابي للممارسة الديمقراطية عبر البرلمانات العربية وأكد المجتمعون على ضرورة اثاره المسائل النظرية والتطبيقية في الاطار البرلماني بغية الوصول الى رؤية عربية مشتركة لتدعيم التطبيق المرن لمبدأ فصل السلطات ولتمكين المجالس النيابية من الاطلاع بدور بارز وفعال في التعبير عن ارادة الناخبين وبلورة مطامحهم وتطلعاتهم .

وسجل المشاركون بارتياح ما تتضمنه الدساتير العربية من القيم والمبادئ الديمقراطية ويرى المشاركون ضرورة تدعيم هذه القيم والتي تتبلور بصفة خاصة في الدور الفعال للمجالس النيابية في اقتراح واقرار القوانين . ولما للنائب من دور أساسي وهام في الممارسة التشريعية واثراء الحياة الديمقراطية يرى المشاركون ضرورة تمكينه من الوسائل التقنية والمادية ليتسنى له القيام برسائله على الوجه الاكمل .

وأجمع المشاركون في الملتقى على ضرورة متابعة البحث والنقاش لنوصول الى أفضل الصيغ الديمقراطية التي تناسب المرحلة الراهنة من تطور المجتمع العربي نظرا لتشابه المشاكل المعاشة في الوطن العربي لا سيما وأن الديمقراطية ليست غريبة على تراثنا العربي والاسلامي بل هي قيم أصيلة فيه .

وعبر المجتمعون عن شكرهم وتقديرهم للجهود التي بذلتها الامانة العامة للاتحاد في التحضير لهذا الملتقى ويوصون بـ :

- ١ - متابعة عقد هذه الملتقيات في المستقبل واختيار المواضيع التي تساعد على تعميق مبادئ التبادل في الخبرات التشريعية العربية .
- ٢ - انجاز طباعة دساتير البلدان العربية واللوائح الداخلية للبرلمانات العربية وتوزيعها على سائر الشعب البرلمانية العربية .
- ٣ - طباعة وترجمة وثائق الملتقى في كتاب وتعميمه على البرلمانات العربية والمنظمات البرلمانية الدولية والاقليمية .
- ٤ - مواصلة الحوار مع المنظمات البرلمانية الاقليمية والدولية المختلفة وتوسيع هذا الحوار ليشمل الميادين التشريعية والبرلمانية للاستفادة من تجارب البلدان الاخرى في هذا الميدان من جهة وتعريف برلمانيي تلك البلدان بالتجارب البرلمانية والتشريعية العربية من جهة اخرى .

- ٥ - يكون أحد مواضيع النقاش في الملتقى القادم ، لفائدة الانسان العربي المعاق تلبية للميثاق العشري للامم المتحدة ٨٢ - ٩٢ .
- وأعرب المجتمعون في ختام اللقاء عن شكرهم العميق وامتنانهم للشعبة البرلمانية المغربية على استضافتها لاعمال الملتقى وتوفيرها كافة الظروف والامكانيات لتتويج أعماله بالنجاح .

الرباط ١٩/١٠/١٩٨٨ .

وثيقة اعلان استقلال الدولة الفلسطينية

فيما يلي النص الكامل لاعلان الاستقلال الذي صادق عليه اجتماع
المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الطارئة بالجزائر .

* * *

صاغ شعب فلسطين هويته
الوطنية ، وارتقى بصموده في الدفاع
عنها الى مستوى المعجزة . فعلى
الرغم مما أثاره سحر هذه الارض
القديمة وموقعها الحيوي على حدود
التشابك بين القوى والحضارات
من مطامح ومطامع وغزوات كانت
تؤدي الى حرمان شعبها من امكانية

على أرض الرسالات السماوية
والبشر على أرض فلسطين ولد
الشعب العربي الفلسطيني . . نما
وتطور وأبدع وجوده الانساني
والوطني عبر علاقة عضوية لا انفصام
فيها ولا انقطاع بين الشعب والارض
والتاريخ .
بالثبات الملحمي في المكان والزمان

الرغم من هذا التزييف التاريخي ،
فان المجتمع الدولي في المادة ٢٢ من
ميثاق عصبة الامم لعام ١٩١٩ ، وفي
معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ ، قد
اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني
شأنه شأن الشعوب العربية الاخرى
التي انسلخت من الدولة العثمانية ،
هو شعب حر مستقل .

ومع الظلم التاريخي الذي لحق
بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده
وبحرمانه من حق تقرير المصير اثر
قرار الجمعية لعامة رقم ١٨١ عام
١٩٤٧ الذي قسم فلسطين الى
دولتين ، عربية ويهودية ، فان هذا
القرار ما زال يوفر شروطا للشرعية
الدولية تضمن حق الشعب العربي
الفلسطيني في السيادة والاستقلال
الوطني .

ان احتلال القوات الاسرائيلية
للارض الفلسطينية واجزاء من
الارض العربية ، واقتلاع غالبية
الفلسطينيين وتشريدهم من ديارهم
بقوة الارهاب المنظم ، واخضاع
الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد
ولعمليات تدمير معالم حياتهم
الوطنية ، هو انتهاك صارخ للمبادئ
الشرعية وليميثاق الامم المتحدة
ولقراراتها التي تعترف بحقوق
الشعب الفلسطيني الوطنية بما
فيها حقه في العودة ، وحقه في تقرير
المصير ، وحقه في الاستقلال والسيادة
على أرض وطنه .

تحقيق استقلاله السياسي ، الا أن
ديمومة التصاق الشعب بالارض
هي التي منحت الارض هويتها ،
ونفخت في الشعب روح الوطن .

مطعما بسلاات الحضارة وتعدد
الثقافات ، مستلهما نصوص تراثه
الروحي والزماني ، واصل الشعب
العربي الفلسطيني عبر التاريخ تطوير
ذاته في التوحد الكلي بين الارض
والانسان . وعلى خطى الانبياء
المتواصلة على هذه الارض المباركة
اعلن على كل مؤذنة صلاة الحمد
للخالق ، ودق مع جرس كل كنيسة
ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام .

ومن جيل الى جيل لم يتوقف
الشعب العربي الفلسطيني عن
الدفاع بالاسل عن وطنه . ولقد
كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيدا
بطوليا لارادة الاستقلال الوطني .

ففي الوقت الذي كان فيه العالم
المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة
كانت موازين القوى المحلية والعالمية
نستثني الفلسطيني من المصير العام
فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده
لا يسير عجالات التاريخ . وهكذا
انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على
مفارقة جارحة ، فالشعب الذي
حرم من الاستقلال وتعرض وطنه
لاحتلال من نوع جديد ، قد تعرض
لمحاولة تعميم الاكذوبة القائلة ان
فلسطين هي أرض بلا شعب . وعلى

الصمود الاسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن ، قد رفعنا الادراك الانساني بالحقيقة الفلسطينية الى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج ، واسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير ، وحاصرت العقلية الاسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام الى الخرافة والارهاب في نفيها الوجود الفلسطيني .

مع الانتفاضة ، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة ، يبلغ الزمن الفلسطيني احدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة ، وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية .

واستنادا الى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين ، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله ، وانطلاقا من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه .

فان المجلس الوطني يعلن ، باسم الله وباسم الشعب العربي

وفي قلب الوطن وعلى سياجه في المنافي القريبة والبعيدة ، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني ايمانه الراسخ بحقه في العودة ، ولا ايمانه الصلب بحقه في الاستقلال . ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته .. لقد واصل نضاله الملحمي ، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي . وصاغت الارادة الوطنية اطارها السياسي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني باعتراف المجتمع الدولي متمثلا بهيئة الامم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الاقليمية والدولية الاخرى .

وعلى قاعدة الايمان بالحقوق الثابتة وعلى قاعدة الاجماع القومي العربي ، وعلى قاعدة الشرعية الدولية ، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم المنصهر في وحدته الوطنية المثلى ، وصموده الاسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن . وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي بصفاتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر .

ان الانتفاضة الشعبية الكبرى المتصاعدة في الارض المحتلة ، مع

الفلسطيني ، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية ، وعاصمتها القدس الشريف .

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا . فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية ، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق ، وتضمن فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الانسانية ، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الاغلبية حقوق الاقلية واحترام الاقلية قرارات الاغلبية ، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة في أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل ، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السموح بين الاديان عبر القرون .

إن دولة فلسطين دولة عربية ، وهي جزء لا يتجزأ من الامة العربية، من تراثها وحضارتها ، ومن طموحها الحاضر الى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة . وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية ، واصرارها على تعزيز العمل العربي

المشترك ، تناشد ابناء امتهام مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لانهاء الاحتلال الاسرائيلي .

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الامم المتحدة وأهدافها ، وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته .

وإذ تعلن دولة فلسطين انها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي ، فانها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق ، تتفتح في ظل طاقات البشر على البناء ، ويجري فيه التنافس على ابداع الحياة وعدم الخوف من الفد ، فالغد لا يحمل غير الامان لمن عدلوا أو ثابوا الى العدل .

وفي سياق نضالها من أجل احلال السلام على أرض المحبة والسلام ، تهيب دولة فلسطين بالامم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه ، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية ان تعينها على تحقيق أهدافها ، ووضع حد لمأساة شعبها ، بتوفير الامن له وبالعمل على انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية .

كما تعلن في هذا المجال ، انها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السامية وفقا لميثاق الامم المتحدة وقراراتها ، وانها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الارهاب ، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي ، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى ، وذلك دون المساس بحقوقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها .

وفي هذا اليوم الخالد ، في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ، ونحن نقف على عتبة عهد جديد ، ننحني اجلالا وخشوعا أمام ارواح شهدائنا وشهداء الامة العربية الذين اضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيد ، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن . و نرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة ، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر ومن حملة لواء الحرية ، أطفالنا وشيوخنا

وشبابنا ، اسرانا ومعتقليننا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس ، وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة ، والمرأة الفلسطينية الشجاعة حارسة بقائنا وحياتنا ، وحارسة نارنا الدائمة . ونعاهد ارواح شهدائنا الابرار ، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية ، وكل الاحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال وترسيخ السيادة والاستقلال . اننا ندعو شعبنا العظيم الى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبدا رمزا لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائما وطننا حرا لشعب من الاحرار .

«بسم الله الرحمن الرحيم»

« قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير» .

«صدق الله العظيم»

الشرعية الدولية لحقوق الانسان

الاعلان العالمي لحقوق الانسان

(اعتمد ونشر على الملا بقرار الجمعية العامة
للامم المتحدة رقم ٢١٧/١ - ٢٠٠٠
تاريخ ١٠/١٢/١٩٤٨)

في العاشر من كانون الاول - ديسمبر - ١٩٤٨ أقرت الجمعية
العامة للأمم المتحدة وثيقة ((الاعلان العالمي لحقوق الانسان)) . وتتم في
هذا العام الذكرى الأربعون لصدور هذه الوثيقة الانسانية والدولية .
ونظرا لاهميتها البالغة ننشر النص الكامل لهذه الوثيقة بهذه المناسبة .

الديباجة

لما كان الاقرار بما لجميع أعضاء الاسرة البشرية من كرامة أصيلة
فيهم ، ومن حقوق متساوية وثابتة ، يشكل أساس الحرية والعدل
والسلام في العالم .

ولما كان تجاهل حقوق الانسان وازدراؤها قد أفضى الى أعمال
أثارت بربريتها الضمير الانساني ، وكان البشر قد نادوا ببزوغ عالم
بتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة وبالتحرر من الخوف والفاقة ،
كأسمى ما ترنو اليه نفوسهم .

ولما كان من الاساسي أن تتمتع حقوق الانسان بحماية النظام

القانوني إذا أريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر الى اللباز بالتمرد على
الظغيان والاضطهاد .

ولما كان من الجوهري العمل على تنمية علاقات ودية بين الامم ،
ولما كانت شعوب الامم المتحدة قد أعادت في الميثاق تأكيد
ايمانها بحقوق الانسان الاساسية ، وبكرامة الانسان وقدره ، وبتساوي
الرجال والنساء في الحقوق ، وحزمت أمرها على النهوض بالتقدم
الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح ،

ولما كانت الدول الاعضاء قد تعهدت بالعمل ، بالتعاون مع الامم
المتحدة ، على ضمان تعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الانسان
وحرياته الاساسية ،

ولما كان التقاء الجميع على فهم مشترك لهذه الحقوق والحريات
أمرا بالغ الضرورة لتمام الوفاء بهذا التعهد ،

فان الجمعية العامة

تنشر على الملأ هذا الاعلان العالمي لحقوق الانسان بوصفه المثل
الاعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه كافة الشعوب وكافة الامم ، كيما
يسعى جميع أفراد المجتمع وهيئاته ، واضعين هذا الاعلان نصب أعينهم
على الدوام ، ومن خلال التعليم والتربية ، الى توطيد احترام هذه
الحقوق والحريات ، وكيما يكفلوا ، بالتدابير المتطردة الوطنية والدولية ،
الاعتراف العالمي بها ومراعاتها الفعلية ، فيما بين شعوب الدول الاعضاء
ذاتها وفيما بين شعوب الاقاليم الموضوعة تحت ولايتها على السواء .

المادة ١

يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق . وهم
قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الاخاء .

المادة ٢

لكل انسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا
الاعلان ، دونما تمييز من أي نوع ، ولا سيما التمييز بسبب العنصر ،
أو اللون ، أو الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، أو الرأي السياسي وغير

السياسي ، أو الاصل الوطني أو الاجتماعي ، أو الثروة ، أو المولد ، أو أي وضع آخر .

وفضلا عن ذلك ، لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الاقليم الذي ينتمي اليه الشخص ، سواء اكان مستقلا أم موضوعا تحت الوصاية أم غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعا لأي قيد آخر على سيادته .

المادة ٣

لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الامان على شخصه .

المادة ٤

لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده ، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما .

المادة ٥

لا يجوز اخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة للكرامة .

المادة ٦

لكل انسان ، في كل مكان ، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية .

المادة ٧

الناس جميعا سواء أمام القانون ، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز ، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الاعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز .

المادة ٨

لكل شخص حق اللجوء الى المحاكم الوطنية المختصة لانصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الاساسية التي يمنحها آياه الدستور أو القانون .

المادة ٩

لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا .

المادة ١٠

لكل إنسان ، على قدم المساواة التامة مع الآخرين ، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة ، نظرا منصفا وعلنيا ، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه .

المادة ١١

١ - كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا الى أن يثبت ارتكابه لها قانونا في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه .

٢ - لا يدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكل جرما بمقتضى القانون الوطني أو الدولي ، كما لا توقع عليه أية عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الجرمي .

المادة ١٢

لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ، ولا لحملات تمس شرفه وسميته . ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات .

المادة ١٣

١ - لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل اقامته داخل حدود الدولة .

٢ - لكل فرد حق في مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده ، وفي العودة الى بلده .

المادة ١٤

١ - لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصا من الاضطهاد .

٢ - لا يمكن التذرع بهذا الحق اذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

المادة ١٥

- ١ - لكل فرد حق التمتع بجنسية ما .
- ٢ - لا يجوز ، تعسفا ، حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته .

المادة ١٦

- ١ - الرجل والمرأة ، متى أدركا سن البلوغ ، حق التزوج وتأسيس أسرة ، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين . وهما يتساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله .
- ٢ - لا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملا لا اكراه فيه .
- ٣ - الأسرة هي الخلية الطبيعية والاساسية في المجتمع ، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .

المادة ١٧

- ١ - لكل فرد حق في التملك ، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره .
- ٢ - لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا .

المادة ١٨

لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين ، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده ، وحريته في اظهار دينه أو معتقده بالتعبد واقامة الشعائر والممارسة والتعليم ، بمفرده أو مع جماعة ، وأمام الملأ أو على حدة .

المادة ١٩

لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير ، ويشمل هذا

الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة ، وفي التماس الانبعاث
والافكار وتلقيها ونقلها الى الآخرين ، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود .

المادة ٢٠

١ - لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات
والجمعيات السلمية .

٢ - لا يجوز ارغام أحد على الانتماء الى جمعية ما .

المادة ٢١

١ - لكل شخص حق المشاركة في ادارة الشؤون العامة لبلده ،
إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية .

٢ - لكل شخص ، بالتساوي مع الآخرين ، حق تقلد الوظائف
العامة في بلده .

٣ - ارادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ، ويجب أن تتجلى هذه
الارادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم
المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو باجراء مكافئ من حيث
ضمان حرية التصويت .

المادة ٢٢

لكل شخص ، بوصفه عضواً في المجتمع ، حق في الضمان
الاجتماعي ، ومن حقه أن توفر له ، من خلال المجهود القومي والتعاون
الدولي ، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها ، الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في
حرية .

المادة ٢٣

١ - لكل شخص حق في العمل ، وفي حرية اختيار عمله ، وفي
شروط عمل عادلة ومرضية ، وفي الحماية من البطالة .

٢ - لجميع الافراد ، دون أي تمييز ، الحق في أجر متساو على
العمل المتساوي .

٣ - لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولاسرتة

عيشة لائقة بالكرامة البشرية ، وتستكمل ، عند الاقتضاء ، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية .

٤ - لكل شخص حق انشاء النقابات مع آخرين والانضمام اليها من أجل حماية مصالحه .

المادة ٢٤

لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ ، وخصوصا في تحديد معقول لساعات العمل وفي اجازات دورية مأجورة .

المادة ٢٥

١ - لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته ، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية ، وله الحق في ما يأمن به الفوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن ارادته والتي تفقده أسباب عيشه .

٢ - للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين . ولجميع الاطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء ولدوا في اطار الزواج أو خارج هذا الاطار .

المادة ٢٦

١ - لكل شخص حق في التعلم . ويجب أن يوفر التعليم مجانا ، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والاساسية . ويكون التعليم الابتدائي الزاميا . ويكون التعليم الفني والمهني متاحا للعموم . ويكون التعليم العالي متاحا للجميع تبعا لكفاءتهم .

٢ - يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الانسان وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية . كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الامم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية ، وأن يؤيد الانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة لحفظ السلام .

٣ - للآباء ، على سبيل الاولوية ، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لاولادهم .

المادة ٢٧

١ - لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية ، وفي الاستمتاع بالفنون ، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه .

٢ - لكل شخص حق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه .

المادة ٢٨

لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظلّه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقاً تاماً .

المادة ٢٩

١ - على كل فرد واجبات ازاء الجماعة ، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل .

٢ - لا يخضع أي فرد ، في ممارسة حقوقه وحرياته ، إلا للقيود التي يقرّها القانون مستهدفاً منها ، حصراً ، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها ، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي .

٣ - لا يجوز في أي حال أن تمارس هذه الحقوق على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

المادة ٣٠

ليس في هذا الإعلان أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أية دولة أو جماعة ، أو أي فرد ، أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه .



(١)

الدين الخارجي للبلدان السائرة في طريق النمو^(١)

المستوردة لرؤوس الاموال منها ٣٤٧٪ بالنسبة للبلدان الافريقية جنوب الصحراء بل و ١٠٠٪ بالنسبة للبعض منها .

إن أزمة المديونية في البلدان السائرة في طريق النمو تشير الانشغال لكونها الحقت خلال السنين الاخيرة آثارا سلبية خطيرة جدا بمسلسل التنمية في هذه البلدان . ذلك ان الثقة المتزايدة للدين على

إن مديونية البلدان السائرة في طريق النمو لم تفتأ تتزايد . ففي نهاية السنة الفارطة تجاوز مقدار هذه الديون ١٢٠٠ مليار دولار وهو ما يمثل ضعف العائدات من صادرات الدول السائرة في طريق النمو المستوردة لرؤوس الاموال . أما نسبة خدمة الدين بالنظر للصادرات فقد تجاوز ٢٢٠٦٪ بالنسبة لمجموع الدول السائرة في طريق النمو

(١) في الاجتماع السنوي للحوار البرلماني العربي - الاوربي قدمت الشعبة البرلمانية المغربية مذكرة تتعلق بالديون الخارجية للبلدان النامية - وهي احدى النقاط التي ناقشها اجتماع الحوار في الرباط . ونظرا لاهمية الموضوع الذي تناوله المذكرة ننشر فيما يلي نصها كمساهمة في اغناء النقاش حولها .

بلدان افريقيا جنوب الصحراء
٢٩٩ مليار دولار سنويا خلال الفترة
الممتدة ما بين سنوات ٧٩ ، ١٩٨١
و ٨٥ - ١٩٨٧ بسبب تدهور
المبادلات . وعرفت المبادلات بالنسبة
لمجموع افريقيا تدهورا بلغ حوالي
٣٢ % .

— الارتفاع السريع في نسب
الفائدة تفعل تبني البلدان الصناعية
لسياسات اقتصادية شاملة ضد
تضخمية مما نجم عنه ارتفاع مهول
في الكلفة الحقيقية للديون الجديدة
او القديمة ونقص من آجال الاعفاء
ورد الدين .

— تزايد الحمائية وتبني
اجراءات تجارية حصرية في البلدان
الصناعية مما أدى الى نقص
صادرات البلدان السائرة في طريق
النمو وبخاصة البلدان الافريقية
الشيء الذي منعها من التوفر على
الموارد الضرورية لضمان خدمة
الدين .

— التذبذب الحاصل في نسب
الصرف .

— تناقص العطاءات المالية التي
تمنح وفق شروط تفضيلية للبلدان
السائرة في طريق النمو .

اما ما يتعلق بالعوامل الداخلية
التي ساهمت في العرقلة الحالية
لخدمة الدين فهي متعددة ويمكن
ان نذكر منها على الخصوص :

البلدان السائرة في طريق النمو
زاد من تبعيتها بالنسبة للبلدان
الغنية ، كما أنه أثر بشكل خطير
في أسس اقتصادها وزاد من فقر
سكانها كما هدد استقرار حكومتها .

وترجع أزمة خدمة الدين في
البلدان السائرة في طريق النمو
الى عوامل معقدة ومتعددة داخلية
و خارجية .

ومن بين العوامل الخارجية ذات
الدلالة :

— ارتفاع أثمان البترول خلال
السبعينات الشيء الذي دفع البلدان
السائرة في طريق النمو غير المنتجة
للپترول الى اللجوء الى تمويل
خارجي قصد أداء فاتورة البترول
بشكل تضاعف معه دينها العام .

— هبوط أسعار المواد الاساسية
بسبب الركود الصناعي للبلدان
المتقدمة وبسبب تناقص الطلب على
المواد التي تصدرها البلدان السائرة
في طريق النمو . وهكذا فقد
انخفضت الاسعار الحقيقية للمواد
الاساسية في افريقيا بما في ذلك
البترول بالنصف سنة ١٩٨٦ .

— تدهور المبادلات الذي يعود
الى الزيادة المتوالية في الطلب على
المواد المصنعة المستقدمة من البلدان
الصناعية والى التزايد المتوالي في
تكلفة واردات البلدان السائرة في
طريق النمو . وهكذا فقد خسرت

- توجيه الانتاج نحو التصدير
واهمال القطاع الفلاحي مما ترتب
عنه خلال فترات الجفاف الطويلة
انخفاض في الانتاج الفلاحي وتزايد
الواردات من المنتجات الغذائية .

- ان مما يهدد السياسات
التنموية وجود هياكل مؤسسية
ضعيفة وبيروقراطية زائدة عن الحد
وموارد بشرية محدودة التأهيل
والكفاءة .

- ضعف الادخار الداخلي
بسبب غياب التعبئة للموارد
المحلية .

- السعي المفرط للتمويل
الخارجي بفرض ضمان التنمية
وخلق توازن في ميزان الاداءات .

- تبني الحكومات لبرامج
النفقات الطموحة جدا وطلب
القروض من أجل مشاريع تبين
أن لا مردودية من وراءها أو ان
وقعها على النمو كان ضئيلا .

- عدم توفر الكفاءات الضرورية
التي تسهر على الادارة الحسنة
للدين .

إن أغلب البلدان النامية حصلت
على اعادة جدولة ديونها مقابل
بعض الشروط حتى تتمكن من
مواجهة المشاكل التي تطرحها خدمة
الدين ، ومن بين هذه الشروط على
الخصوص قبول تطبيق برامج
تصحيح بنيوية يملئها صندوق النقد

الدولي . وتستهدف هذه البرامج
أساسا اعادة هيكلة الصناعة المحلية
وتوجيه الانتاج الوطني نحو أسواق
خارجية جديدة وتخفيض العملة
الوطنية وكذا تحرير المراقبة على
الصرف والنقص من الاستهلاك
والزيادة في الصادرات والنقص
بشكل كبير من النفقات العمومية
وحذف الدعم عن الاستهلاك
وخصوصة المؤسسات العمومية
وتجميد الاجور والرفع من الضغط
الجبايي والاثمان العمومية وحصر
القروض والنقص ان لم يكن حذف
بعض أنواع الواردات بما في ذلك
أحيانا حتى أدوات التجهيز الخ ...

وهكذا انطلقت مجموعة متزايدة
من البلدان السائرة في طريق النمو
منذ أواخر السبعينات في انجاز
برامج تصحيح هيكلية . وأقل ما
يمكن أن يقال إن تنفيذ هذه البرامج
لم يبلغ الهدف المحدد لها . وهكذا
لاحظنا انخفاضاً في نسب نمو
الانتاج وتزايداً في التضخم وفي
عجز ميزان الحسابات الجارية
والاخطر من ذلك ان العواقب
الاجتماعية لهذه الاصلاحات كانت
أثقل ضرراً بسبب تزايد البطالة
وتفتت المداخيل الحقيقية مع ارتفاع
مehol في أسعار المواد الاساسية ومن
ضمنها على الخصوص المواد
الغذائية مع ضغط على النفقات
يمس الخدمات الاجتماعية الاساسية
كالصحة والتربية الخ ... وباعتراف

البنك العالمي نفسه في تقريره حول التنمية في العالم سنة ١٩٨٨ . . فان الدخل الفردي في افريقيا نقص بثلاثة أرباع عن القدر الذي كان عليه في السبعينات .

إن العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كانت مسرعا لاضطرابات اجتماعية وقد قامت بعض البلدان المتقدمة بالتخلي عن جزء من ديونها لصالح البلدان التي بلغت مديونيتها مستوى كبير من الخطورة وكانت كندا أول بلد اتخذ قرارا من هذا القبيل خلال السنة الماضية حين قرر التخلي عن ديون افريقية تبلغ نصف مليار دولار تهم ١٣ بلدا افريقيا مثقلا بالديون . وتبعته فرنسا التي أعلنت في بداية شهر يونيو الماضي أنها ستتخلى بدورها عما يناهز ثلث الدين العمومي المستحق على البلدان الأكثر فقرا في العالم الثالث - كما أعلنت ألمانيا الفدرالية هي أيضا في نفس الوقت استعدادها للتخلي عن ١٣ مليار دولار من الديون المستحقة على ١٣ بلدا . في حين أكد اليابان أنه سيتنازل عن الدفعات الأساسية والفوائد المتعلقة بـ ٥٠ مليار خلال الخمس سنوات القادمة والتي كانت قد سلمت كقروض منذ ابريل ١٩٧٨ لـ ١٧ بلدا من بين البلدان الأقل نموا .

وقد تم الاتفاق خلال القمة الأخيرة للدول السبع المصنعة التي اجتمعت في طورنتو من ١٩ الى ٢١ يونيو ١٩٨٨ على تبني ثلاث اختيارات ترمي التخفيف من خدمة الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة : الالفاء الجزئي للدين ، أو النقص من نسب الفائدة أو الزيادة في آجال رد الديون . وقد تم التذكير بهذه الاختيارات الثلاثة في البيان الختامي للدول السبع المصنعة بتصريحها أنها اتفقت على إعادة جدولة الدين العمومي لهذه البلدان (الأكثر فقرا) وفق نموذج مقارنة يسمح للدائنين العموميين بالاختيار بين نسب فوائد تنازلية مرفقة بآجال استحقاق قصيرة أو فترات أطول لرد الدين بنسب السوق أو الالفاء الجزئي للاستحقاقات المتعلقة بخدمة الدين خلال فترة تجميده أو الدمج بين هذه الاختيارات . . لكن هذه الاختيارات غالبا ما لن يكون لها سوى أثر محدود على مجموع ديون البلدان السائرة في طريق النمو لكونها لن تشمل سوى عددا قليلا من البلدان ذات الدخل المحدود ولكونها لا تشمل سوى الديون التي تحتفظ بها الابنك التجارية . كما انها لن تخفف بشكل ملموس من مقدار خدمة الدين .

وإذا ما كانت لهذه الحلول

المتبناة لحد الآن الا فعالية محدودة
في تخفيف ثقل ديون بلدان سائرة
في طريق النمو فذلك لكونها تنطلق
من منظور قصير المدى وتجزئي
لا يأخذ بعين الاعتبار إلا المظاهر
المالية غاضا الطرف عن القضايا
الاساسية المتعلقة بالنمو والتنمية.
ان الدائنين والمديونين لن يتمكنوا
من حل مشكل الدين الا بتبني
استراتيجية مشتركة تستند الى
مقاربة شاملة تحتوي القضايا المالية
وقضايا التنمية وتحسين التجارة
الدولية واصلاح نظام النقد
الدولي .

وتعود مسؤولية تطبيق هذه
الاستراتيجية الى كل من الدائنين
والمديونين معا .

وبتعلق الامر بالنسبة للبلدان
المديونة ب :

— متابعة انجاز اصلاحات التي
بدأ فيها .

— تحسين الميكانيزمات الداخلية
لادارة الدين .

— مضاعفة تعبئة الموارد
الداخلية .

— البحث على انجاز مشاريع
تعود مداخيلها بالعملية الصعبة أو
تعمل على توفيرها .

— تشجيع الموارد البشرية التي
يجب أن يوجه استعمالها بشكل
اكثر فعالية .

الرفع من حجم المبادلات بين
البلدان السائرة في طريق النمو ،
تلك المبادلات التي يجب أن تتم
طبقا لاشكال الاداء والتعويض
والتأمين التي تسمح بالحد من
من اللجوء الى العملة الصعبة مع
النقص من حجم القروض .

اما بالنسبة للبلدان الدائنة
فيتعلق الامر كذلك ب :

— توسيع الغاء الدين ليشمل
أكبر قدر ممكن من البلدان السائرة
في طريق النمو خصوصا منها الاقل
تقدما .

— الحرص على أن لا يتجاوز
قدر خدمة الدين نسبة معقولة تفوق
مداخيل واردات البلدان السائرة
في طريق النمو .

— السماح للبلدان السائرة في
طريق النمو برد جزء من ديونها
الثنائية بالعملية المحلية والعمل على
توظيف هذه الموارد في تمويل
مشاريع وبرامج تنموية .

تشجيع الابدان التجارية في
البلدان المصنعة على قبول نسب
فوائد ضعيفة واعادة جدولة الديون
وفق استحقاقات وفترات اعفاء
طويلة .

— القيام باعادة جدولة الديون
مع اعتبار حاجيات التنمية
والاستثمار في البلدان السائرة
في طريق النمو وقدرتها على ارجاع
هذه الديون .

- تشجيع تبني البرامج التصحيحية التي تأخذ بعين الاعتبار التنمية في البلدان السائرة في طريق النمو وكذا البعد الانساني مع ضرورة القضاء على الفقر وتحسين عيش الانسان في هذه البلدان .

- قبول استرجاع كل القروض الجديدة بفوائد مخفضة وفق فترات وأجال اعفاء أطول .

- تشجيع صندوق النقد الدولي على بذل كل جهوده ليقبل النقل السلبي لموارد البلدان السائرة في طريق النمو .

- تشجيع صندوق النقد الدولي على الزيادة في مقدار الموارد المخصصة للبلدان السائرة في طريق النمو وفق شروط مرنة وملاءمة لضرورات التنمية في هذه البلدان .

- اقناع المؤسسات المالية الدولية العاملة في مجال التنمية

بالزيادة في مقدار الموارد المالية المخصصة للبلدان السائرة في طريق النمو وفق شروط أكثر مرونة وملاءمة لضرورة التنمية في هذه البلدان .

- الزيادة في مقدار المساعدة العمومية للتنمية واتخاذ تدابير تسمح بتحسين فعاليتها .

- جعل نسب صرف العملات التي عقد بها الدين الخارجي قارة .

- جعل أسعار المنتجات الأساسية قارة في مستويات أكثر كسبا .

- حذف اجراءات الحماية التي تعرقل صادرات البلدان السائرة في طريق النمو .

- قبول اعادة هيكلة نظام النقد الدولي بحيث يمكنه التلاءم باستمرار والتطور الحاصل في أوضاع الاقتصاد العالمي والاخذ بعين الاعتبار لحاجيات البلدان السائرة في طريق النمو .



(٢)

كلمة لا بد منها

على هامش المؤتمر الرابع للحوار
البرلماني العربي - الافريقي
(برازفيل ١٩٨٨)

بقلم الدكتور شريف حذيفة
عضو مجلس الشعب السوري

فيه العالم على إقتسام الثروات أو نهبها . فان لعاب الامم المتطورة هنا وهناك وعلى الاخص الدول الامبريالية يسيل للظفر بالحصة الاكبر لنهب الخيرات والمواد الاولية التي تعتبر افريقيا غنية فيها . ولن ينسى أحد بعد الآن أن الولايات المتحدة الامريكية بنسبة كبيرة وأوروبا قد تجاوزت في النهب والسرقة كل القيم الانسانية والاخلاقية . فنهبت وسرقت الانسان الافريقي نفسه . واقتلعت من أرضه وجذوره وأهله وغرسته خادما وعبدا في القارتين الاوربية

لا بد من الاشارة ، بالدرجة الاولى إلى أهمية القارة الافريقية كي نتأكد من أهمية التفاعل والتعامل والتواصل مع البرلمانات الافريقية .

من الناحية التاريخية : تعود أهمية تلك القارة الى أنها كانت مهدا للحضارات الانسانية الاولى وبخاصة في شمالها وشرقها العربي «حضارة وادي النيل» ونجد أن أكثر الابحاث العلمية تتجه في العصر الحديث الى اعتبار افريقيا هي المهد الاول لظهور الانسان ثم لتطوره .

وفي هذا العصر الذي يتنافس

المئات والالاف من الاطوال
والمساحات - وهذا يعني أن الكلام
عن القارة الافريقية إنما هو بنفس
الوقت ، عن انفسنا نحن العرب
وعن ما يماثلنا ويجاورنا في بقية
القارة .

لقد استعمرت افريقيا يوم
استعمر شرق الوطن العربي وبقية
قارة آسيا . وبقدر ما نعتبر أن
لنا من الآلام والاوجاع الاجتماعية
والثقافية المتشابهة ، فإن لنا - بعد
التحرر من الاستعمار الكثير من
الآمال المتشابهة والواحدة أيضا -
وبالتالي فإننا نسير من نفس الموقع
المتخلف والمحتل الى نفس الاتجاه
في الوحدة والتحرر والاشتراكية
والحضارة آملنا تكاد تكون واحدة
وعدونا هو نفسه الذي يتمثل في
الاستعمار والامبريالية والصهيونية
من جهة وفي التخلف من جهة ثانية .

ومن الناحية الاقتصادية

نجد أنفسنا مع القارة الافريقية
نتشابه ونتمثل في أكثر جوانب
تلك الناحية .

محاولة استعمارية قديمة
وامبريالية حديثة تصر على إبقاء
العالم الثالث عالما ثالثا يمتليء
بالخيرات والثروات والمواد الأولية
التي يجب أن تنهب وتسرق بأخس
الاثمن وهو عالم السوق الذي يجب
أن يبقى متخلف في الزراعة

والاميركية ولم يقف الامر عند هذا
الحد إذ نشهد في العصر الذي
يفخر بهيئة الامم المتحدة وشرعية
حقوق الانسان ، أن الانسان
الافريقي لا يسلب شخصه وحرية
وكرامته وثروته فقط وإنما يسلب
وطنه نفسه وينبذ فيه ومنه بأخس
الاساليب وأكثرها قذارة ووحشية
كما هو الحال في دولة افريقيا
الجنوبية العنصرية وغيرها ...

ويمكن القول أن الانسانية المعذبة
التي تبحث عن شرفها وكرامتها .
وتناضل لاسترداد كل القيم
الانسانية في الحاضر والمستقبل
وتبشر بعودة الانسان يتربع على
عرش الكمال والجمال والعلم
والاخلاق . إن تلك الانسانية التي
تبشر بالخير والحق والحضارة
 والمدنية . إنما تتلامح مظاهرها
وبوادرها في العالم الثالث وعلى
الاخص في القارة الافريقية ولذلك
لا بد من الارتباط والتعامل مع تلك
القارة البكر والندرة بالخير والحق .

ومن الناحية الاجتماعية والثقافية والفكرية :

لا يمكن لنا - نحن في هذا
القطر العربي السوري - ونحن
العرب أن نفعل لحظة واحدة عن
بضعة مئات من الملايين - يشكل
العرب جانباً هاماً منهم في شرق
افريقيا وشمالها وعلى إمتداد

إن نهب القارة الافريقية لا زال مستمرا وقائما وإن أمام شعوبها الكثير الكثير من النضال والتضحيات كي تظفر بخيرات بلادها .

تلك الاوضاع الاقتصادية المتشابهة والتي تتكرر هنا وهناك في آسيا وأفريقيا إنما تقتضي أن يعلن على الملأ وحدة النضال الآسيوي الافريقي وعلى جميع الجبهات والمستويات وباتجاه نفس المثل والقيم والاهداف الانسانية الخيرة .

ومن الناحية السياسية :

نعتبر محصلة لكل تلك النواحي الآتفة الذكر . فان القارة الافريقية ترتفع الى ذروة الاهتمام العالمي في العصر الحديث ، موقعها وثرواتها ودورها وغير ذلك يستأثر باهتمام العالم كله إن جانبا كبيرا من العالم الامبريالي والاوربي وبالدرجة الاولى الاميركي يستفيد من تلك القارة وبخاصة من تخلفها .

وتظهر الصهيونية من جديد محاولة التغلغل في افريقيا . وإذا كانت اسرائيل تعمل لحماية نفسها بالركوع أمام الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية والعمل على تأمين المصالحين معا الصهيونية والامبريالية فان اسرائيل تنظر بعين الحاضر والمستقبل

والصناعة والتقنية كي يشتري حاجياته صغيرها وكبيرها من تلك الدول الامبريالية وبأعلى الاثمان .

اما المساعدة التي تقدم لهذا العالم الثالث فلا يجب أن تتجاوز حدا محدودا من المعرفة والوعي بحيث يبقى عاجزا عن إستغلال أرضه وثرواته ولكنه بنفس الوقت راغبا وقادرا على شراء الكثير من المنتجات من الدول الامبريالية .

أفريقيا كنز من الثروات التي لا تنضب .

وهذا ما يعطي تلك القارة أهمية كبيرة للوقوف معها والى جانبها في استغلال تلك الثروات وفي تحريرها . ولقد قطعت افريقيا شوطا كبيرا في هذا الاتجاه ولا زالت تناضل وتعمل بضراوة ومتابعة كي تمتلك تلك القارة المبادرة والقدرة لا في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية فحسب بل في بلوغ الشكل الامثل الذي تنشده .

ولا يمكن لاحد أن ينسى الأساوية الصارخة التي تشهدها افريقيا في نهايات القرن العشرين يوم نتذكر الملايين التي تموت جوعا في كل يوم أمام سمع العالم وبصره وهو العالم الذي يدعي الحضارة والانسانية وبخاصة العالم الامبريالي المتخضم من جهة والذي لا يكف عن نهب الجياع أنفسهم من جهة .

وبنهم الى ثروات أفريقيا وأسواقها
ومن المؤكد أن شعوب أفريقيا
تكاملها تقف معنا ونقف معها في
مواجهة الاطماع الامبريالية
والصهيونية وفي اتجاه الوحدة
والتقدم .

لسنا غرباء نحن العرب عن
قارتنا أفريقيا ولسنا محايدين
بالنسبة لكل مشاكلها وتطلعاتها
إننا جزء منها لا بل الجزء الهم
منها وجودا وحضورا وموقعا
وقيادة .

ولا يجب أن نخدع بهذا النظام
او ذلك في أفريقيا الذي يتعامل
مع الامبريالية والصهيونية ففي
الخلف وفي القاعدة والقاع شعب
يتطلع بشغف ويعمل بجد وشجاعة
للتحرر من نير الاستغلال الامبريالي
الصهيوني من جهة وللتحرر من
حكمائه الذي يخونون قضاياه
المصرية من جهة ثانية .

في هذه القارة المترامية الاطراف
وبهذه الاهمية كلها لا بد من التأكيد
على أن يكون لنا حضورنا المستمر
والفاعل على مختلف الاصعدة .

إن البرلمانات وهي بحق وكما
يجب أن تكون صوت الشعب
الحقيقي وتمثيله الفعلي ووجدانه
وضميره ومن هنا كانت الاهمية
القصوى للتعامل مع مؤتمرات
البرلمانات الافريقية .

إن القارة الافريقية الآن وبكل
مآسيها وأحلامها إنما تفرع بقوة
الوجدان الانساني كله وتعمل على
يقظة الضمير والاخلاق في عصر
الضياع والتمزق .

إن رسالة أفريقيا هي نفسها
رسالة العرب الى الانسانية في
انبعاث القيم والمثل والحضارة
بهذا المعنى يجب أن يكون حضورنا
لمؤتمرات الحوار البرلماني العربي
الافريقي ومن أجل تلك المعاني
يجب أن يستمر حضورنا بصدق
وشجاعة وفاعلية .

الدكتور شريف حذيفة

عضو مجلس الشعب

في الجمهورية العربية السورية

